مصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مقفلة)

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

دار المحاسبة
Russell Bedford Yemen

مصرف اليمن البحرين الشامل

شركة مساهمة يمنية مقفلة

صنعاء- الجمهورية اليمنية

الفهرس:

		رقم الصفحة
تقرير مدقق الحسابات	:	١-٢
قائمة المركز المالي	:	٣
قائمة الدخل	:	٤
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	:	٥
قائمة التدفقات النقدية	:	٦
قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض الحسن	:	٨
إيضاحات حول القوائم المالية من رقم (١) إلى رقم (٤٧)	:	٩-٤٢

Russell Bedford
taking you further

Dar Al-Mohasaba
Hassan & Hashim Al-Dailami
Audit - Tax - Advisory
B3, 5th Floor Commercial Center
Hadda St. Sana'a - Yemen
T: +967 1 570577
F: +967 1 570578
E: dar.al-mohasaba@dar-ycpa.com
www.dar-ycpa.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في/

مصرف اليمن البحرين الشامل

شركة مساهمة يمنية مقفلة

صنعاء- الجمهورية اليمنية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مقفلة) (المصرف) والمكونة من قائمة المركز المالي كما ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وكلاً من قائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص حول السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى (١-٤٧).

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إدارة المصرف مسؤولة عن اعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين المحلية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تنفيذ وتصميم والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا وخالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء كانت ناتجة عن الغش او الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في ابداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً الى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق من أجل الحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية.

تتضمن اعمال التدقيق تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمدقق ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش او الخطأ، وعند تقييم تلك المخاطر يضع المدقق في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المصرف بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأي حول كفاءة الرقابة الداخلية في المصرف، وتشمل عملية التدقيق أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وفي اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعد كافية وملاءمة لتكون أساساً معقولاً لرأينا المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ

لم تقم إدارة المصرف بإثبات قيمة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة بمبلغ وقدرة ٤٥٨,٦٩٥,٠٠٠ ريال يمني وذلك كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٤,٢) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي اليمني، وبالتالي فإن صافي أرباح العام وحقوق الملكية يظهران بأكبر مما يجب بمبلغ وقدرة ٤٥٨,٦٩٥,٠٠٠ ريل يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

Dar Al-Mohassaba
Russell Bedford
taking you further

الرأي المتحفظ

في رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة كما هو موضح في فقرة أساس الراي المتحفظ، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمصرف اليمن البحرين الشامل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وعن أدائه المالي والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاته النقدية، ومصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة حسبما أقرته هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة.

فقرات تأكيدية

نوجه الاهتمام إلى ما يلي:

١) ما ورد في الإيضاح رقم (٤٤) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، والخاص بالأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية حيث يشير ذلك إلى وجود حالة من عدم اليقين من إمكانية تحسن الأوضاع السياسية والتي قد تؤثر على نشاط المصرف ومركزه المالي في ظل استمرارية هذه الأوضاع، لا يعد رأينا متحفظاً في هذا الأمر.

٢) ما ورد في الإيضاح رقم (٧,٢) الفقرة (ج) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، والذي يشير إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة. حيث التزم المصرف بسعر الإقفال الصادر من البنك المركزي اليمني في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، لا يعد رأينا متحفظاً في هذا الامر.

أمر أخر

تم تدقيق القوائم المالية للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مدقق اخر، والذي ابدى رأيا متحفظا حولها في تقريره الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل ٢٠٢١م.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

حصلنا من الإدارة على القوائم والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض التدقيق، ويمسك المصرف سجلات وحسابات منتظمة، كما أن القوائم المالية المرفقة متفقة مع ما هو وارد بتلك السجلات. كما لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م وتعديلاته أو للنظام الأساسي للمصرف أو قانون المصارف الإسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م المعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م أو قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م أو تعليمات البنك المركزي اليمني خلال العام، بشكل قد يكون له تأثير جوهري على نتائج أعمال المصرف أو مركزه المالي فيما عدا مخالفة المصرف لقانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م المادة (٢٢) والمتعلقة بالمدة المسموح بها لحيازة الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف بحد أقصى خمس سنوات حيث توجد مباني وأراضي مملوكة للمصرف (أصول آلت ملكيتها للمصرف) ولكنها لم تستخدم لأغراض النشاط الجاري ولم يتم استخدامها في مزاولة الأنشطة الاستثمارية للمصرف.

صنعاء في: ١٢ أبريل ٢٠٢٢م

دار المحاسبة
راسل بيدفورد اليمن
الشريك المسئول
حسن محمد الديلمي

دار المحاسبة أعضاء في شبكة راسل بيدفورد العالمية
Russell Bedford taking you further
Dar Al-Mohassaba Member of Russell Bedford International
License No. 355

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
الأصول			
نقدية وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٩	٢٧,١٠٠,٩٥٨	٢٠,٠٢٠,٦٢٦
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٠	٣٤,٢٥١,٥٥٥	٣٥,٧٥٢,٥٠٤
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	١١	١,٣٠٥,٦٥٧	٢,٤٦٤,٢٢٧
إجارة منتهية بالتمليك	١٢	–	١٩,٩٥٧
استثمارات في صكوك إسلامية	١٣	–	–
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	١٤	١,٩٨٦,٠٦٦	١,٨٣٨,٢٦٤
استثمارات عقارية	١٥	٩٧٥,٩٧٥	٩٧٩,٣٧٦
القرض الحسن	١٦	–	–
أرصدة مدينة وأصول أخرى	١٧	٨,١٦٠,٩٧٣	٢,٢٤١,٦٨٦
ممتلكات ومعدات	١٨	٤,١٢٨,٠٢٥	٢,٥٠٤,٦٩٢
إجمالي الأصول		٧٧,٩٠٩,٢٠٩	٦٥,٨٢١,٣٣٢
الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٩	٥,٩٢٣,٣٤٧	٣,٥٦٣,٣٩٢
حسابات جارية وودائع أخرى	٢٠	٤٤,٢٩٦,٣٩٦	٣٩,٣٤٢,٩٥٢
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	٢١	٢,٤١٧,٧٦٩	٢,٣٢٩,٩٣٩
مخصصات أخرى	٢٢	٣١,٩٧٣	٤٧,٤٦٥
إجمالي الالتزامات		٥٢,٦٦٩,٤٨٥	٤٥,٢٨٣,٧٤٨
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٢٣	١٤,٠٢٥,٦٥٥	١٢,٦٨٣,١٧٧
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	٢٤	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢٥	٩٣٠,٩٢٧	٤٥٥,٠٢٢
أرباح مرحلة		٤,٢٨٣,١٤٢	١,٣٩٩,٣٨٥
إجمالي حقوق الملكية		١١,٢١٤,٠٦٩	٧,٨٥٤,٤٠٧
إجمالي الالتزامات وحقوق أصحاب الاستثمارات وحقوق الملكية		٧٧,٩٠٩,٢٠٩	٦٥,٨٢١,٣٣٢
التزامات عرضية وارتباطات	٢٦	٣,١٩٧,٢٤٣	٤,٧٤٦,٤٨٢

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٧) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
خالد عبدالوهاب الورد	سعيد محمد بازرعه	أحمد أبوبكر بازرعه

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
إيرادات تمويل عمليات عقود المرابحة والاستصناع	٢٧	٣١٦,١١٥	٣١٩,٨٤٨
إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى	٢٨	٥٥٨,٥٨٢	١٨٧,٦٠٠
إجمالي الدخل من الموجودات ذات التمويل المشترك		٨٧٤,٦٩٧	٥٠٧,٤٤٨
يخصم:			
عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٢٩	(٣٥٧,٠٤٠)	(٣٧٦,٤٨٧)
نصيب المصرف من دخل الموجودات ذات التمويل المشترك		٥١٧,٦٥٧	١٣٠,٩٦١
إيرادات رسوم وعمولات	٣٠	٦٦٦,٥٠٣	٥١١,٥٣٣
يخصم:			
مصروفات ورسوم وعمولات		(١٩٨,٨٠٩)	(٦٠,٣٣٠)
صافي إيرادات رسوم وعمولات		٤٦٧,٦٩٤	٤٥١,٢٠٣
أرباح عمليات النقد الأجنبي	٣١	٧,٧٩٧,٩٧١	٣,٧٨٣,٥٤٨
إيرادات عمليات أخرى	٣٢	١٩٩,٤٩٨	٧٦,٣٢٨
إجمالي الدخل التشغيلي		٨,٩٨٢,٨٢٠	٤,٤٤٢,٠٤٠
يخصم:			
مخصصات	٣٣	(١٤٦,٩١٣)	(٣٣٤)
تكاليف الموظفين	٣٤	(١,٥٦١,٢٥٤)	(١,٠٧١,١٣٢)
إهلاكات ممتلكات ومعدات	١٨	(١٠٤,٨٧٧)	(١٠٠,١٧٦)
مصروفات أخرى	٣٥	(١,٦٥٧,١٤٠)	(١,٢٣٩,٢٦٩)
صافي ربح العام قبل الضرائب		٥,٥١٢,٦٣٦	٢,٠٣١,١٢٩
يخصم:			
ضرائب الدخل عن العام	٢١ .١ .١	(٧٥٣,٥٨٩)	(٤٠٤,٢٢٦)
صافي ربح العام بعد الضرائب		٤,٧٥٩,٠٤٧	١,٦٢٦,٩٠٣
عائد السهم من صافي ربح العام	٣٦	٧٩٣,١٧	٢٧١,١٥

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٧) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
خالد عبدالوهاب الورد	سعيد محمد بازرعه	أحمد أبوبكر بازرعه

مصرف اليمن البحرين الشامل (ش.م.ي.م) (بنك إسلامي) الإدارة العامة - صنعاء
H.O- Sana'a
(Islamic Bank)
Shamil Bank of Yemen & Bahrain Y.S.C.C

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

	رأس المال المدفوع ألف ريال يمني	الإحتياطي القانوني ألف ريال يمني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ألف ريال يمني	الأرباح المرحلة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في ١ يناير	٦,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٥,٠٢٢	–	١,٣٩٩,٣٨٥	٧,٨٥٤,٤٠٧
صافي ربح العام	–	–	–	٤,٧٥٩,٠٤٧	٤,٧٥٩,٠٤٧
المحول للاحتياطي القانوني	–	٤٧٥,٩٠٥	–	(٤٧٥,٩٠٥)	–
توزيعات نقدية للمساهمين	–	–	–	(١,٣٩٩,٣٨٥)	(١,٣٩٩,٣٨٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٣٠,٩٢٧	–	٤,٢٨٣,١٤٢	١١,٢١٤,٠٦٩
الرصيد في ١ يناير	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢١٠,٩٨٧	٤٣,٣١٣	١٦,٥١٧	٦,٢٧٠,٨١٧
صافي ربح العام	–	–	–	١,٦٢٦,٩٠٣	١,٦٢٦,٩٠٣
إقفال احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	–	–	(٤٣,٣١٣)	–	(٤٣,٣١٣)
المحول للاحتياطي القانوني	–	٢٤٤,٠٣٥	–	(٢٤٤,٠٣٥)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٥,٠٢٢	–	١,٣٩٩,٣٨٥	٧,٨٥٤,٤٠٧

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٧) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
خالد عبدالوهاب الورد	سعيد محمد بازرعه	أحمد أبوبكر بازرعه

قائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
صافي ربح السنة قبل الضريبة		٥,٥١٢,٦٣٦	٢,٠٣١,١٢٩
تعديلات للبنود غير النقدية:			
إهلاك ممتلكات ومعدات	١٨	١٠٤,٨٧٧	١٠٠,١٧٦
مخصصات محملة على قائمة الدخل	٣٣	١٤٦,٩١٣	٣٣٤
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية		–	(٤٣,٣١٣)
فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية	١٧,١	–	٤,١٠٣
المستخدم من المخصصات		(١٤٦,٩١٣)	(١,٧٤١,٢٦٣)
صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٣٢	(٥٤)	(٦,٨٥٦)
عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٢٩	٣٥٧,٠٤٠	٣٧٦,٤٨٧
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية		**٥,٩٧٤,٤٩٩**	**٧٢٠,٧٩٧**
صافي التغيرات في الأصول والالتزامات:			
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني في إطار نسبة الاحتياطي		(٥٢٨,٣١٣)	(٦٩٩,٧١٨)
عقود تمويل عمليات المرابحات والاستصناع		١,٠٦٥,٧٤١	١,٦٢١,٨٤٥
الأرصدة المدينة والأصول الأخرى		(٥,٨٤١,٩٥٠)	٣٨٢,٦٦٢
الحسابات الجارية والودائع الأخرى		٤,٩٥٣,٤٤٤	١١,٣٨١,٠٦٦
الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى		(٢٦١,٥٣٣)	٢٦٥,١٢٨
النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات التشغيلية		**(٦١٢,٦١١)**	**١٢,٩٥٠,٩٨٣**
ضرائب الدخل المسددة		(٤٠٤,٢٢٦)	(٢,٩٣٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	(١)	**٤,٩٥٧,٦٦٢**	**١٣,٦٦٨,٨٥٠**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:			
التغير في الاستثمارات في الشركات التابعة		–	١,١٠١,٦٤١
التغير في الاستثمارات في شركات زميلة		(١٤٧,٨٠٢)	٤٩,٣٠٢
التغير في إجازة منتهية بالتمليك		١٩,٩٥٧	٩٨,٧٦١
التغير في الاستثمارات العقارية		٣,٤٠١	٢٥٧,٤٣٤
التغير في الودائع الاستثمارية استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر		(٧٤٩,٩٥٠)	–
مدفوعات نقدية لشراء ممتلكات ومعدات	١٨	(١,٧٢٨,٩٩٨)	(٣٥٠,٦٣٢)
متحصلات نقدية من بيع ممتلكات ومعدات		٨٤٢	٨,١٧٠
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار	(٢)	**(٢,٦٠٢,٥٥٠)**	**١,١٦٤,٦٧٦**

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٧) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
خالد عبدالوهاب الورد	سعيد محمد بازرعه	أحمد أبوبكر بازرعه

مصرف اليمن البحرين الشامل (بنك إسلامي) الإدارة العامة - صنعاء H.O- Sana'a (Islamic Bank) Shamil Bank of Yemen & Bahrain Y.S.C.C.

يتبع

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:			
التغير في حقوق حسابات الاستثمار المطلقة والإدخار		١,٣٤٢,٤٧٨	(٩٠٨,٧١٠)
التغير في أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية		٢,٣٥٩,٩٥٥	٦٧,٨٥٧
توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين		(١,٣٩٩,٣٨٥)	-
توزيعات الأرباح المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة من الإدخار		(٣٥٧,٠٤٠)	(٣٧٦,٤٨٧)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل (٣)		**١,٩٤٦,٠٠٨**	**(١,٢١٧,٣٤٠)**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة (١ + ٢ + ٣)		**٤,٣٠١,١٢٠**	**١٣,٦١٦,١٨٦**
رصيد النقدية وما في حكمها في بداية العام		٥١,٤٢١,٩٤١	٣٧,٨٠٥,٧٥٥
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام		**٥٥,٧٢٣,٠٦١**	**٥١,٤٢١,٩٤١**
وتتمثل النقدية وما في حكمها في نهاية العام فيما يلي:			
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٩	٢٧,١٠٠,٩٥٨	٢٠,٠٢٠,٦٢٦
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٠	٣٤,٢٥١,٥٥٥	٣٥,٧٥٢,٥٠٤
		٦١,٣٥٢,٥١٣	٥٥,٧٧٣,١٣٠
يخصم:			
احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني	٩	(٤,٨٢٩,٤٥٢)	(٤,٣٠١,١٣٩)
ودائع استثمارية تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة أشهر	١٠	(٨٠٠,٠٠٠)	(٥٠,٠٥٠)
		٥٥,٧٢٣,٠٦١	**٥١,٤٢١,٩٤١**

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٧) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
خالد عبدالوهاب الورد	سعيد محمد بازرعه	أحمد ابوبكر بازرعه

قائمة مصادر واستخدام أموال صندوق القرض الحسن

الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
رصيد أول العام ويتمثل قروض مستخدمة قائمة		
يضاف: مصادر أموال الصندوق		
المحول من الحسابات الجارية للعملاء	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢
قروض ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	–
	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢
يخصم: استخدامات أموال الصندوق		
المسدد إلى الحسابات الجارية للعملاء	–	–
رصيد أخر المدة	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢
مخصص صندوق القرض الحسن	(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)
	–	–
وفيما يلي بيان يوضح حركة مخصص صندوق القرض الحسن		
رصيد المخصص في بداية العام	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢
يضاف: المكون خلال العام	–	–
رصيد المخصص في نهاية العام	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢

((إن الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٧) تعتبر مكملة للقوائم المالية وتقرأ معها))

المدير المالي	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة
خالد عبدالوهاب الورد	سعيد محمد بازرعه	أحمد أبوبكر بازرعه

مصرف اليمن البحرين الشامل ش.م.ي.م (مساهمة يمنية مقفلة) (بنك إسلامي) الإدارة العامة - صنعاء H.O- Sana'a (Islamic Bank) Shamil Bank of Yemen & Bahrain Y.S.C.C

١. التأسيس وطبيعة النشاط:

تأسس مصرف اليمن البحرين الشامل (شركة مساهمة يمنية مقفلة) بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٠٢م، هذا ويزاول المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيسي بمدينة صنعاء– شارع الستين وفروعه الموجودة في مدن صنعاء (شعوب، شارع تعز، شارع حده)، وعدن والشيخ عثمان والمكلا والحديدة وتعز وسيئون ومأرب، ويباشر المصرف أعمال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية.

ويقوم المصرف على وجه الخصوص بالأنشطة التجارية التالية:-

- فتح الحسابات الجارية.
- فتح حسابات الاستثمار المطلقة ودمجها مع تلك المملوكة للمصرف واستثمارها وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية.
- إدارة واستثمار أموال الأطراف الأخرى بصفته وكيلاً مقابل رسوم ثابته أو بصفته مضارباً في أنشطة مصرفية أخرى لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- يمارس الأنشطة الصناعية والأعمال التجارية والزراعية، ... إلخ، إما بصورة مباشرة أو من خلال الشركات التي قد ينشئها المصرف أو الشركات التي يجوز للمصرف شراء أسهم فيها.
- تأجير وشراء الأراضي وبناء المباني وتأجيرها.
- التعامل بالنقد الأجنبي وعمليات الصرافة.

٢. أسُس إعداد القوائم المالية:

٢.١. بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئه المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ووفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما أقرته هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني والقوانين والتشريعات المحلية ذات العلاقة.

تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٢م (إيضاح رقم ٤٦).

خلال العام ٢٠٢١م لم يتم إصدار أي إجراءات تنظيمية عن البنك المركزي اليمني بخصوص وباء كورونا (كوفيد-١٩). كما أن إدارة المصرف ترى بأنه لا يوجد أي أثر جوهري أو تقدير كمي للأثار المحتملة على القوائم المالية المستقبلية.

٢.٢. أساس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة، وكذا الاستثمارات العقارية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

٢.٣. العملة الوظيفية

تم إعداد وعرض القوائم المالية للمصرف بالريال اليمني (العملة الوظيفية للمصرف) وهي العملة التي تتم معظم المعاملات التجارية بها والمقربة إلى أقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير لخلاف ذلك).

٢.٤. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات ذات أثر في تطبيق السياسات وكذا على أرصدة الأصول والالتزامات المالية في تاريخ القوائم المالية، وكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

وتخضع التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات للمراجعة بصورة مستمرة، كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغير وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك التغيير.

وفيما يلي الافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة والمتبعة من قبل إدارة المصرف في إعداد هذه القوائم المالية:

٢.٤.١. مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المصرف على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المصرف لديه المصادر للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك؛ فإن الإدارة تتخذ التدابير اللازمة لدعم استمرارية المصرف. ولذلك؛ تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٢.٤.٢. تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما بتصنيفه كأدوات استثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات استثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار ويخضع كل استثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح (٣.٣).

٢.٤.٣. مخصص انخفاض قيمة الأصول

تمارس إدارة المصرف حكمها في تقدير مخصص الانخفاض في قيمة الأصول المالية، وقد تم عرض منهجية تقدير الانخفاض ضمن سياسة انخفاض قيمة الأصول المالية والأصول غير المالية والمبينة في السياسات المحاسبية الهامة أدناه.

٢.٤.٤. الانخفاض في قيمة استثمارات مالية

- **استثمار في أدوات حقوق الملكية**

تعامل الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية كمضمحلة عندما يكون هناك انخفاض هام أو طويل الأمد (فرضي) في القيمة العادلة أدنى من تكلفتها أو إذا وجد دليل موضوعي آخر يثبت الاضمحلال، بالإضافة إلى ذلك؛ تقوم إدارة المصرف بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات الاعتيادية في سعر السهم لأسهم حقوق الملكية المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل حساب القيمة الحالية لأسهم حقوق الملكية غير المسعرة.

- **استثمار في أدوات دين نقدي وغير نقدي**

تثبت تلك الاستثمارات عند الاقتناء بالتكلفة، وفي تاريخ القوائم المالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة ويتم تحميل الفروق على قائمة الدخل أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وفقاً لنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية وبما يتماشى مع عقود التمويل الإسلامية.

٢.٤.٥. تقييم استثمارات أسهم حقوق الملكية الخاصة والاستثمارات العقارية غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات المذكورة أعلاه عادةً إلى إحدى الطرق التالية:

- تقييم من قبل مثمنين مستقلين خارجيين.
- أحدث معاملات بالسوق دون شروط تفضيلية.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة لها بصورة أساسية.
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية لأدوات تحمل نفس الشروط وخصائص المخاطر.
- نماذج تقييم أخرى.

تحدد إدارة المصرف تقنيات التقييم على أساس دوري وتفحص صلاحيتها إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الأداة أو بيانات أخرى متوفرة في السوق جديرة بالملاحظة.

٢.٤.٦. الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

يتم احتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة الممتلكات والمعدات على أساس العمر الإنتاجي المقدر.

٢.٤.٧. نسب استهلاك أصول الإجارة المنتهية بالتمليك

يتم احتساب الإهلاك لتنزيل تكلفة أصول الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقل.

٣. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بانتظام من قبل المصرف ومتناسقة مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغيرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة

١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التي يسري مفعولها من ١ يناير ٢٠٢١م

خلال السنة طبق المصرف المعايير والتعديلات على المعايير التالية في إعداد هذه القوائم المالية. لم ينتج عن تطبيق المعايير والتعديلات على المعايير التالية تغييرات في صافي ربح أو حقوق ملكية المصرف المعلن عنها سابقاً.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠): انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في سنة ٢٠١٧م. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والاستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات) وتكوين مخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي القوائم المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. سيحل معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١) الخاص بالمخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) حول الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بانخفاض القيمة.

يصنف معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) الموجودات والتعرضات للمخاطر إلى ثلاث فئات استناداً إلى طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها مثل (مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) ويُحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات هذه الموجودات (١) طريقة الخسائر الائتمانية، (٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق، (٣) طريقة انخفاض القيمة.

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢م أصدر البنك المركزي اليمني تعميم رقم (١٤) بتأجيل تطبيق المعيار رقم (٣٠) انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية إلى بداية عام ٢٠٢٢م.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) وكالة الاستثمار**

أعتمد المصرف معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) كما صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠م. أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسب المالي رقم (٣١) (الوكالة بالاستثمار) في عام ٢٠١٩م. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ المحاسبة والتقرير المالي لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) والأصول والالتزامات ذات الصلة من وجهات نظر كل من الموكل (المستثمر) والوكيل.

بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣١)، فإن جميع الأموال الجديدة التي تم جمعها باستخدام هيكل الوكالة والتي يطلق عليها معاً "صندوق الوكالة"، يتم مزجها مع صناديق أموال المصرف بناء على اتفاقية المضاربة الرئيسية. يتم استثمار مجموعة الأموال الممزوجة هذه في مجموعات مشتركة من الأصول وبالطريقة التي يراها المصرف مناسبة، وبدون وضع أي قيود على مكان وكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. يتم إدراج صندوق الوكالة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار، ويتم تسجيل الأرباح المدفوعة على هذه العقود ضمن بند العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢): الإجارة**

هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (٨) الإجارة والإجارة منتهية بالتمليك، يهدف المعيار إلى مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن المعاملات من نوع الإجارة، بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تدخلها المؤسسة، في كلاً من صفة المؤجر والمستأجر.

أ) التغيرات في التصنيف:-

تصنف معاملات الإجارة بموجب هذا المعيار إلى ما يلي:-

أولاً: إدارة الإجارة.

ثانياً: إجارة منتهية بالتمليك مع النقل المتوقع للملكية بعد انتهاء مدة الإجارة.

ثالثاً: إجارة منتهية بالتمليك مع نقل تدرجي للملكية خلال فترة الإجارة بما في ذلك المشاركة المتناقصة الإجارة.

ب) مبادئ الاعتراف والقياس الجديدة للاعتراف المبدئي لأصل حق الاستخدام ومطلوبات الإجارة والمدفوعات المقدمة لمحاسبة المستأجر والمؤجر. هنالك مفهوم جديد للاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزامات الإجارة لمحاسبة المستأجر والتي تم احتسابها سابقاً بموجب معيار المحاسبة المالي (٨)، وتم الاعتراف بها وتصنيفها كمصروف إيجار في قائمة الدخل.

ج) مطلب تحديد وفصل مكونات الإجارة وغير الإجارة إذا لزم الأمر.

د) مبادئ جديدة للاعتراف والقياس للإجارة المنتهية بالتمليك من خلال التحويل التدريجي/ المشاركة المتناقصة، حيث يجب على المستأجر الاعتراف "بالأصل المجمع" (بما في ذلك أصل حق الاستخدام والأصل النسبي المملوك بالفعل من قبل المستأجر)، يجب على المؤجر الاعتراف بالتناسب مع الأصول المملوكة.

هـ) السماح بطريقة معدل العائد/ الربح الفعلي للمحاسبة عن دخل الإيجار في يد المؤجر.

و) يجب أن يخضع اختبار قيمة أصل حق الاستخدام لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) (انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة).

تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٢) لم ينتج عنه تغييرات في صافي الربح أو حقوق الملكية المعلن عنها سابقاً في القوائم المالية للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة**

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة فعال من فترة القوائم المالية السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢١م. طبق المصرف معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٠م. المعيار قابل للتطبيق بأثر رجعي.

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ التصنيف والاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة الأخرى التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية.

ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسة سواء في شكل سندات دين أو حقوق ملكية.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى نوع حقوق الملكية ونوع الدين وأدوات الاستثمار الأخرى. يمكن تصنيف الاستثمار وقياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة باحتساب وتصنيف وقياس الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ولم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) أي أثر جوهري على أي مبالغ معلنة سابقاً.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٥): احتياطيات المخاطر**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٥) "احتياطيات المخاطر" في عام ٢٠١٩م. يلغي هذا المعيار، بجانب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) "انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والارتباطات ذات المخاطر العالية" معيار المحاسبة المالي رقم (١١) "المخصصات والاحتياطيات". يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ المحاسبة والتقارير المالية للاحتياطيات التي يتم تكوينها لتخفيف مختلف المخاطر التي يواجهها المعنيون، وهم بصفة أساسية المستثمرون الذين يستهدفون الربح ويتحملون المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٥) لم ينتج عنه تغييرات في صافي الربح أو حقوق الملكية المعلن عنه سابقاً للمصرف.

٢) **المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة المصدرة ولكنها لم تصبح سارية المفعول من ١ يناير ٢٠٢١م**

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨): وعد وخيار تحوط**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٨) "وعد، خيار، وتحوط" في عام ٢٠٢٠م. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وطريقة إعداد التقارير المناسبة، الاحتساب، القياس، فيها يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١يناير ٢٠٢٢م.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:-

أ) "الوعد او الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والاجارة المنتهية بالتمليك، وما الى ذلك.

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات البناءة والحقوق البناءة الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد.

لا يتوقع المصرف أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩): اعداد التقارير المالية للزكاة**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٩) "اعداد التقارير المالية للزكاة" في عام ٢٠٢١م. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ اعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم ٩ "الزكاة"، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة.

يقوم المصرف حالياً بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار.

- **معيار المحاسبة المالي رقم (١): العرض العام والافصاحات في القوائم المالية**

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم ١ (المعدل) "العرض العام والافصاحات في القوائم المالية " في عام ٢٠٢١م. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والافصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣م، مع السماح بالتطبيق المبكر.

ان تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (١) يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:-

أ) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءا لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب) تم ادخال تعريف شبه حقوق الملكية.

ج) تم تعديل وتحسين التعريفات.

د) تم ادخال مفهوم الدخل الشامل.

هـ) يسمح للمؤسسات، عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة.

و) تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية الى الإيضاحات.

ز) تم ادخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل.

ح) تم ادخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية والتغير في التقديرات وتصحيح الأخطاء.

ط) تم تحسين افصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والاحداث اللاحقة وفرضية الاستمرارية.

ي) تحسين اعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية وتقارير القطاعات.

ك) تم تقسيم متطلبات العرض والافصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ل) القوائم المالية التوضيحية ليست جزءا من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

يقوم المصرف بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، ويتوقع تغييراً في بعض العروض والافصاحات في القوائم المالية للمصرف.

٣.١. المعاملات بالعملات الاجنبية

أ) عند إعداد القوائم المالية للمصرف يتم إثبات المعاملات الأخرى غير العملة الرئيسية للمصرف (العملات الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة تقييم أرصدة البنود النقدية المثبتة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ. يتم تحميل الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية التي تظهر بالقيمة العادلة في حقوق الملكية كجزء من تسوية القيمة العادلة. ولا يتم إعادة تقييم البنود غير النقدية المثبتة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية.

ب) لا يدخل المصرف في العقود الآجلة لمواجهة التزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد التزاماته المستقبلية بالعملات الأجنبية او متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملاتهم مع المصرف.

٣.٢. العقود المالية

تتكون العقود المالية من أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والصكوك والوكالة ومرابحات واستصناع (بعد خصم الأرباح المؤجلة) ومضاربات ومشاركات وإجارة منتهية بالتمليك. تدرج الأرصدة المتعلقة بهذه العقود بعد خصم مخصصات الانخفاض في القيمة.

٣.٢.١. ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

٣.٢.٢. حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار في أموال يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمارات غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم المضارب) على أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار من إجمالي الايراد من حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار، يتم تخصيص الايراد العائد الى حسابات أصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار بعد توفير المخصصات، والاحتياطات (احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الأرباح من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات.

تظهر أرصدة أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في احتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، "إن وجدت". احتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. احتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمارات، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمارات. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار.

٣.٢.٣. الصكوك

الصكوك هي عبارة عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مصنفة كاستثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة.

٣.٢.٤. مرابحات مستحقة القبض

المرابحة هي عقد بموجبة يقوم أحد الأطراف (البائع) ببيع الأصل الى الطرف الاخر (المشتري) بالتكلفة مضافاً اليها الربح على أساس الدفع المؤجل، بعد قيام البائع بشراء الأصل على أساس وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس المرابحة. يشتمل سعر البيع على تكلفة الأصل وهامش ربح متفق علية. يسدد سعر البيع (التكلفة مضافاً اليها مبلغ الربح) من قبل المشتري الى البائع على أقساط على مدى فترة التمويل المتفق عليها.

يعتبر المصرف الوعد المقدم للشراء من قبل المشتري معاملة المرابحة لصالح البائع ملزماً. تدرج المرابحات المستحقة القبض بالتكلفة بعد خصم الأرباح المؤجلة ومخصص الانخفاض في القيمة.

٣.٢.٥. الاستصناع

الاستصناع هو عقد بين المصرف والعميل، يقوم المصرف على أساسه ببيع أصل مطور وفقاً لمواصفات وثمن متفق عليهما مسبقاً مع العميل. وتدرج عمليات الاستصناع بالتكلفة مخصوماً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الانخفاض في القيمة.

٣.٢.٦. المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، بموجبه يقدم أحدهما الأموال ويسمى (برب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر ويسمى (بالمضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبراته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة متفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. سيتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة بموجب عقد المضاربة، وإلا سيتحمل رب المال الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمصرف التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

يتم إثبات المضاربة بالقيمة العادلة لأصول المضاربة بعد خصم مخصص الانخفاض، إن وجد، وتم سداد مبلغ رأس مال المضاربة. إذا أدى تقييم أصول المضاربة إلى فروق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فإنه يتم إثبات هذا الفرق كربح أو خسارة للمصرف.

٣.٢.٧. المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. يساهم المصرف والعميل في رأس مال المشاركة. ويتم عادة تأسيس شركة ذات غرض خاص أو شراكة للقيام بالمشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد تكون المشاركات نقدية أو عينية، حسبما تم تقييمها في وقت إبرام المشاركة. تدرج المشاركات بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة.

٣.٢.٨. إجارة منتهية بالتمليك

الإجارة المنتهية بالتمليك هي اتفاقيه يقوم بموجبها المصرف (كمؤجر) بتأجير أصل للعميل (المستأجر) بعد شراء/ اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث او من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير، مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو فترات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت او متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأساس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الايجار. يقدم العميل (المستأجر) للمصرف (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الايجار ودفع دفعات الايجار المتعلقة بذلك حسب الجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المطبقة خلال مدة الايجار.

يحتفظ المصرف (المؤجر) بملكية الأصل خلال مدة الايجار. في نهاية مدة التأخير، وعند الوفاء بكافة الالتزامات من قبل العميل (المستأجر) بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المصرف (المؤجر) ببيع الأصل المؤجر للعميل (المستأجر) بقيمة إسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المصرف (المؤجر). وعادة ما تكون الأصول المؤجرة عقارات سكنية او عقارات تجارية او آلات ومعدات.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع أصول الاجارة المنتهية بالتمليك فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد) بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى أقصر إما من فترة عقد التأجير او العمر الاقتصادي للأصل، ايهما اقل.

٣.٣. استثمارات في أوراق مالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

٣.٣.١. التصنيف

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) "الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة" يتم تصنيف كل استثمار على أنه استثمار في:-

أ) أدوات حقوق ملكية.
ب) أدوات دين (متضمنة أدوات الدين النقدية وغير النقدية).
ج) أدوات استثمارات أخرى.

ما لم تتم ممارسة خيارات الاعتراف المبدئي غير قابلة للإلغاء المنصوص عليها في الفقرة (١٠) من المعيار يجب على المؤسسة تصنف الاستثمارات لاحقاً على أنها مقاسة إما (١) بالتكلفة المطفأة، (٢) القيمة من خلال حقوق الملكية، او (٣) القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وذلك على أساس كل من:-

أ) نموذج أعمال المصرف لإدارة الاستثمارات.
ب) خصائص التدفق النقدي المتوقع للاستثمار بما يتماشى مع طبيعة عقود التمويل الإسلامي الأساسية.

- **التكلفة المطفأة**

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال التكلفة المطفأة في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:

أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بمثل هذا الاستثمار بغرض تحصيل تدفقات نقدية متوقعة حتى تاريخ استحقاق الأداة.

ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

- **القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية**

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في حالة استيفاء كل الشرطين التاليين:-

أ) يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه بتحصيل كل من التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمار.

ب) يمثل الاستثمار إما أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها معدل عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

- **القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل**

يجب قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو لو كان قد تم التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي.

- **التصنيف غير القابل للإلغاء عند الاعتراف المبدئي**

قد يقوم المصرف باختيار غير قابل للإلغاء لتخصيص استثمار محدد عند الاعتراف الأولي كون أن:-

أ) أداة حقوق ملكية كانت بخلاف ذلك تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى، مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لو كان القيام بذلك يزيل أو يخفض على نحو كبير عدم الانسجام في القياس أو الاعتراف قد ينشأ بخلاف ذلك من قياس الأصول أو الالتزامات ذات الصلة أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر منها على أسُس مختلفة.

٣.٣.٢. الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة على سبيل المثال، التاريخ الذي يتعاقد فيه المصرف لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يقوم المصرف بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

٣.٣.٣. القياس

- **القياس المبدئي**

يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي يتم تحميلها على قائمة الدخل.

- **القياس اللاحق**

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في قائمة الدخل.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

السياسة المطبقة قبل إصدار المعيار رقم (٣٣): يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقل ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. عندما يتم بيع الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو انخفاض قيمتها أو تحصيلها أو التخلص منها بأي طريقة أخرى، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابق في قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقل إلى قائمة الدخل المستقل.

السياسة المطبقة بعد إصدار المعيار رقم (٣٣): يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بقيمتها العادلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقل ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

قد يختار المصرف أن يعرض ضمن القيمة العادلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ بها للمتاجرة. يتم الاختيار على أساس كل أداة منفردة عند الاعتراف المبدئي وهو اختيار غير قابل للإلغاء.

الأرباح والخسائر من أدوات حقوق الملكية المذكورة لا يعاد تصنيفها لاحقاً على الإطلاق في قائمة الدخل، ويتضمن ذلك الاستبعاد. مع ذلك فإن الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في احتياطيات القيمة العادلة يتم تحويلها إلى الأرباح المدورة عند استبعاد الاستثمار خسائر انخفاض القيمة (ورد خسائر انخفاض القيمة) لا يعلن عنها بصورة منفصلة من التغييرات الأخرى في القيمة العادلة. توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، يستمر الاعتراف. بها في قائمة الدخل المستقل، ما لم تمثل بصورة واضحة استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. بينما بالنسبة للاستثمارات ذات طبيعة أدوات دين والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقا في قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.

٣.٣.٤. مبادئ القياس

- **قياس التكلفة المطفأة**

التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه مدفوعات السداد الأصلية مضافاً إليه أو مخصوماً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصاً أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة او المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

- **قياس القيمة العادلة**

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. ويقيس المصرف القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى. والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يحدد المصرف قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

٣.٤. الاستثمارات في شركات تابعة

تثبيت الاستثمارات في الشركات التابعة (بالبيانات للمصرف) بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة ويتم تحميل قيمة هذا الانخفاض في قائمة الدخل.

٣.٥. الانخفاض في قيمة الأصول المالية

يتم عمل تقييم بتاريخ المركز المالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت وجود انخفاض أصل مالي محدد. الادلة الموضوعية على الانخفاض في قيمة الاصول المالية (بما في ذلك الاستثمارات في اوراق مالية) يمكن ان تشكل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المصرف بشروط لا يعتبرها المصرف مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على ان المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة لأوراق مالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الاصول كتغيرات سلبيه في وضع مدفوعات المقترضين. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم احتساب أية خسارة للانخفاض ضمن قائمة الدخل.

ويتم تحديد الانخفاض كما يلي:-

- الاصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- الاصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد الانخفاض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على اساس سعر الربح الفعلي الاصلي.
- الاصول المدرجة بالتكلفة، فإن الانخفاض يحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة على اساس معدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.

٣.٥.١. تقييم عمليات تمويل المرابحات والاستصناع

أ) تثبت الديون المتعلقة بعمليات تمويل المرابحة والاستصناع سواء كانت قصيرة أو طويله الأجل بالتكلفة مضافاً إليها الأرباح المتفق عليها بعقود المرابحة أو الاستصناع، وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني (يتم تكوين مخصص لتمويل عقود عمليات المرابحة أو الاستصناع او الالتزامات العرضية بذاتها، بالإضافة الى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من اجمالي تمويل المرابحة والاستصناع والالتزامات العرضية الأخرى). مستبعداً منها الأرصدة المغطاة بودائع او كفالات مصرفية صادرة عن بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة تمول عقود عمليات المرابحات والاستصناع والالتزامات العرضية،

وذلك طبقاً للنسب التالية كحد ادنى:-

البيان	النسبة
ديون عمليات تمويل المرابحات والاستصناع المنتظمة متضمنة العقود تحت المراقبة	
ديون منتظمة (مستحقة لفترة أقل من ٩٠يوم)	٢٪
ديون غير المنتظمة	
ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم وأقل من ١٨٠ يوم)	١٥٪
ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠يوم واقل من ٣٦٠ يوم)	٤٥٪
ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)	١٠٠٪

ب) يتم إعدام الديون المتعلقة بتمويل عمليات المرابحة والاستصناع في حالة عدم جدوى للإجراءات المتخذة حيالها لتحصيلها، او بناء على التعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في ضوء أعمال الفحص التي يقوم بها. وذلك خصماً على المخصص الذي يضاف إلية المتحصلات من الديون التي سبق إعدامها.

ج) تظهر الديون المتعلقة بتمويل عمليات المرابحة والاستصناع سواء كانت قصيرة او طويلة الأجل بقائمة المركز المالي بقيمتها الصافية بعد خصم المخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة) وكذا بعد خصم رصيد الإيرادات المؤجلة والمعلقة في تاريخ القوائم المالية.

٣.٥.٢. تقييم الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة

أ) تثبت قيمة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة النقدية على أساس المبلغ المدفوع لرأس مال المضاربة أو المشاركة. في حين تثبت قيمة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة العينية على اساس القيمة المتفق عليها بين المصرف والعميل او الشريك على ان تثبت أية فروق بين تلك القيمة الدفترية كأرباح او خسائر ترحل الى قائمة الدخل.

وتطبيقاً لمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني، يتم تكوين مخصص للاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركات بذاتها التي تحقق خسائر في نتائجها بالإضافة الى نسبة مئوية لمواجهة المخاطر العامة تحسب من إجمالي الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة والأخرى مستبعداً منها الارصدة المغطاة بودائع او كفالات مصرفية صادرة من بنوك خارجية ذات ملاءة، ويكون المخصص في ضوء الدراسات التفصيلية الدورية لأرصدة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة وذلك طبقاً للنسب التالية كحد أدنى:-

البيان	النسبة
عقود المضاربة والمشاركة المنتظمة متضمنة العقود تحت المراقبة	
ديون منتظمة (مستحقة لفترة أقل كم ٩٠ يوم)	٢٪
الديون غير المنتظمة	
ديون دون المستوى (مستحقة لفترة أكثر من ٩٠ يوم واقل من ١٨٠ يوم)	١٥٪
ديون مشكوك في تحصيلها (مستحقة لفترة أكثر من ١٨٠ يوم واقل من ٣٦٠ يوم)	٤٥٪
ديون رديئة (مستحقة لفترة أكثر من ٣٦٠ يوم)	١٠٠٪

ب) في نهاية كل سنة مالية يتم تخفيض رأس مال المضاربة والمشاركة بقيمة الخسائر التي لحقت برأس المال، وتحمل هذه الخسائر على قائمة الدخل.

ج) تظهر أرصدة الاستثمارات في عقود المضاربة والمشاركة بقائمة المركز المالي بالقيمة الدفترية التي تتمثل في التكلفة ناقصاً الخسائر المحققة والمخصصات المتعلقة بها (مخصص الديون غير المنتظمة ومخصص المخاطر العامة على الديون المنتظمة).

٣.٥.٣. الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك

أ) تثبت الاصول المقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وأي انخفاض في قيمتها، ويتم اهلاكها- فيما عدا الاراضي- بطريقة القسط الثابت وذلك على مدى عمر عقد التأجير.

ب) في نهاية مدة الاجارة تنتقل ملكية الاصول المؤجرة الى المستأجر شريطة ان يكون المستأجر قد سدد جميع اقساط الاجارة.

٣.٥.٤. تقييم الاصول التي الت ملكيتها للمصرف وفاء لديون بعض العملاء

تدرج الاصول التي الت ملكيتها للمصرف بقائمة المركز المالي ضمن بند "ارصدة مدينة وأصول اخرى" وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف ناقصاً اي انخفاض في قيمتها في تاريخ القوائم المالية، إن وجدت، ويتم تحميل هذا الانخفاضات على قائمة الداخل، وفي حالة ارتفاع قيمة تلك الاصول يضاف الفرق بقائمة الدخل في حدود ما سبق تحميلة خلال الفترة المالية السابقة.

٣.٦. تحقق الايراد

٣.٦.١. تمويل عمليات عقود المرابحة والاستصناع

- تثبت أرباح عقود المرابحة والاستصناع على أساس الاستحقاق، حيث يتم إثبات كافة الارباح عند اتمام عقد المرابحة كإيرادات مؤجلة، وترحل لقائمة الدخل على اساس نسبة التمويل وفقاً لطريقة القسط المتناقص على مدار فترة العقد وذلك وفقاً لفتوى هيئة الرقابة الشريعة.
- تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني يتم التوقف عن اثبات ارباح العقود غير المنتظمة بقائمة الدخل.

٣.٦.٢. الاستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات

- تثبت ارباح الاستثمارات في عقود المضاربات والمشاركات التي تنشأ وتنتهي خلال السنة المالية في قائمة الدخل في تاريخ تصفية عقد المضاربة او المشاركة.
- تثبت ارباح الاستثمارات في عقود تمويل المضاربات والمشاركات التي تستمر لأكثر من سنه مالية وذلك في حدود الارباح الموزعة نقداً من هذه العمليات خلال الفترة المالية.

٣.٦.٣. الاستثمارات في شركات زميلة

يتم إثبات إيرادات الاستثمارات في الشركات الزميلة بالقوائم المالية للمصرف عند إقرار حق المصرف باستلام التوزيعات.

٣.٦.٤. الإجارة المنتهية بالتمليك

يتم إثبات إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك بما يتناسب مع الفترات المالية على مدى فترة الإيجار.

٣.٦.٥. ايرادات الرسوم والعمولات

تعتبر ايرادات الرسوم والعمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الاصول المالية، يتم اثبات ايرادات الرسوم والعمولات عند تأدية الخدمات المرتبطة بها.

٣.٦.٦. ايرادات الوكالة

يتم الاعتراف بالإيرادات المقدرة من الوكالة على اساس الاستحقاق على مدار الفترة مع تعديلها بالإيرادات الفعلية عند استلامها. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ الاقرار من قبل الوكيل.

٣.٦.٧. ايرادات الصكوك والودائع

يتم احتساب ايرادات الصكوك وكذا ايرادات وتكاليف الودائع باستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

٣.٦.٨. المخصصات المستردة (انتفى الغرض منها)

يتم اثبات المخصصات المستردة (انتفى الغرض منها) ضمن بند ايرادات عمليات اخرى بقائمة الدخل وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني.

٣.٧. الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية عبارة عن العقارات المحتفظ بها لأغراض تأجيرها أو بيعها في المستقبل بسعر أفضل (متضمنة العقارات تحت الإنشاء لذات الغرض)، أو لكليهما. ووفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) يتم اثبات الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم قياسه لاحقاً بناءً على النية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع.

يتم تعديل أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم إثباتها في قائمة الدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في قائمة الدخل في الفترة المالية السابقة فإنه يتم إثبات المكاسب غير المحققة للفترة المالية الحالية في قائمة الدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في قائمة الدخل.

عند استبعاد العقار، فإنه يتم تحويل الأرباح المتراكمة المحولة سابقاً إلى احتياطي القيمة العادلة للعقارات إلى قائمة الدخل.

٣.٨. استثمارات في شركات تابعه وزميله

يتم عرض الاستثمارات في شركات تابعه وزميله في القوائم المالية على أساس التكلفة وهي تمثل حصة المصرف المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج اعمال وصافي اصول الشركات المستثمر فيها.

٣.٨.١. الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك المصرف بشكل مباشر او غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها، وعادة يكون للمصرف حصة ملكيه تزيد عن نصف حقوق التصويت.

٣.٨.٢. الشركات الزميلة

هي الشركات التي يمتلك المصرف بشكل مباشر او غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة وعادة يكون للمصرف حصة ملكيه اقل من ٥٠٪ من حقوق التصويت.

٣.٩. الممتلكات والمعدات وإهلاكاتها

٣.٩.١. الاعتراف والقياس

تثبت الممتلكات والمعدات بتكلفتها التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك وخسائر الانخفاض في قيمة تلك الممتلكات –إن وجد– وتشمل التكلفة جميع التكاليف المنسوبة مباشرة لشراء الأصل. كما تتضمن تكلفة الممتلكات التي تم إنشائها ذاتياً تكلفة المواد والأجور وأية مواد مستهلكة من التكاليف المنسوبة مباشرة لوضع الأصل في الحالة التشغيلية التي تمكنه من تحقيق الغرض الذي تم بناؤه من أجله، كما تشمل أيضاً التكاليف اللازمة لفك الأصل وإعادة ترميم الموقع. البرمجيات التي يتم شراؤها باعتبار أنها ضرورية لتمكين المعدات من أداء الغرض المطلوب منها يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك المعدات.

عندما تكون أجزاء من الممتلكات والمعدات ذات أعمار افتراضية مختلفة يتم إدراجها كبنود مستقلة (المكونات الرئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم استبعاد الأصل الثابت عند التخلص منه أو عندما يكون من المتوقع عدم الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية متوقع تحقيقها من استمرار استخدام هذه الأصل، وفي العام الذي تم فيه استبعاد الأصل، يتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة من عملية الاستبعاد (الفرق بين صافي قيمة الاستبعاد المتحقق من عملية البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل) بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات ومصاريف أخرى.

٣.٩.٢. التكاليف اللاحقة

تتم رسملة التكاليف المتعلقة باستبدال جزء من الممتلكات والمعدات كجزء من تكلفة هذا الأصل، وتتم رسملة التكاليف اللاحقة على الممتلكات والمعدات فقط عندما تؤدي هذه التكاليف إلى زيادة في القيمة الاقتصادية المستقبلية لهذه الممتلكات، ويمكن قياس هذه التكاليف بصورة جيدة، ويتم استبعاد القيمة الدفترية للجزء المستبعد. التكاليف اليومية لخدمة الممتلكات والمعدات تسجل في قائمة الدخل عند استحقاقها.

٣.٩.٣. الإهلاك

يحسب الإهلاك بناءً على تكلفه الممتلكات والمعدات ناقصاً قيمتها التخريدية (إن وجدت).
يتم تقدير العمر الإنتاجي لكل جزء من الأصل الثابت وإذا كان لهذا الجزء عمر إنتاجي مختلف عن باقي مكونات الأصل فسوف يتم إهلاكه بشكل منفصل.

ويتم إهلاك هذه الممتلكات –فيما عدا الأراضي– بطريقة القسط الثابت وتحميل مبلغه على قائمة الدخل وعلى مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.
وفيما يلي، بيان بالإعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الممتلكات لأغراض احتساب الإهلاك:

البيان	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات
مباني	٤٠ سنة
تحسينات مباني مستأجرة	١٠ سنوات أو فترة الإيجار أيهما أقل
آلات ومعدات	٥ سنوات – ١٠ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أثاث ومفروشات	٧ سنوات
أجهزة ومعدات كمبيوتر	٥ سنوات

ويعاد النظر سنوياً بمعرفة إدارة المصرف في كل من طريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي المقدر وكذلك القيم المقدرة كخردة في نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصول (إن وجدت).

٣.١٠. الانخفاض في قيمة الاصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة في حال وجود هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد لأحد الأصول أو وحدة منتجة للنقد بالقيمة الحالية المستخدمة وقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع. إيهما أكبر. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام معدل الخصم الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخالصة بهذا الأصل. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة المرحلة لأصل قيمته القابلة للاسترداد.

٣.١١. الالتزامات العرضية والارتباطات

تظهر الالتزامات العرضية التي يدخل فيها المصرف طرفاً خارج قائمة المركز المالي –بعد خصم التأمينات المحصلة عنها– تحت بند "التزامات عرضية وارتباطات" باعتبارها لا تمثل أصولاً أو التزامات فعلية في تاريخ القوائم المالية.

٣.١٢. النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات الاسلامية بخلاف أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

٣.١٣. مخصصات اخرى

يتم الاعتراف بمخصص ما عندما يكون لدى المصرف التزام حالي قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بصورة موثوقة نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يستلزم تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية لتسويه الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للمبالغ جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمبالغ، عندما يكون مناسباً، والمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

٣.١٤. منافع نهاية الخدمة

- يدفع موظفو المصرف حصتهم لقاء الضمان الاجتماعي بحسب قانون التأمينات اليمنية رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١م بشأن التأمينات الاجتماعية، ويتم سداد الاشتراكات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل اليوم العاشر من الشهر التالي. تحمل مساهمة المصرف في قائمة الدخل.
- تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على موظفي المصرف فيما يتعلق بحقوق ترك الخدمة.

٣.١٥. المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية واظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وإن المصرف يعتزم إما السداد على أساس صافي المبلغ أو يعتزم تحقيق الأصل وسداد الالتزام في الوقت ذاته.

٣.١٦. عقود الإيجار

تصنف العقود كعقود إيجار تمويلي عندما تنقل شروط العقد جميع المخاطر والمنافع الناتجة عن الملكية إلى المستأجر، وتصنف بقية عقود الإيجار كعقود تشغيلية، وتحمل الإيجارات المستحقة الدفع بحكم هذه العقود على قائمة الدخل على أساس القسط الثابت وعلى مدى فترة الإيجار.

٣.١٧. العائد على الاسهم

يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الأرباح (الخسائر) العائدة لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد الأسهم أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام.

٣.١٨. توزيعات الأرباح للمساهمين

يتم إثبات توزيعات الأرباح للمساهمين في حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

٣.١٩. الضرائب

تخضع عمليات المصرف داخل الجمهورية اليمنية للضرائب طبقاً للقوانين والتعليمات الضريبية السارية، حيث يتم احتساب الضرائب المستحقة على المصرف طبقاً لقانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، ويتم إثبات الالتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة. وتحتسب الضريبة المستحقة بناءً على الربح الضريبي للسنه، إذ يختلف الربح الضريبي للسنة عن الربح المحاسبي في قائمة الدخل، وذلك نتيجة لاستبعاد بنود إيرادات أو مصاريف تعتبر خاضعة أو غير خاضعة للضريبة بشكل مؤقت أو نهائي وباستخدام المعدلات الضريبية السارية في تاريخ قائمة المركز المالي.

٣.٢٠. الايرادات المخالفة للشريعة

يقوم المصرف بتسجيل الإيرادات المخالفة للشريعة الاسلامية ضمن بند الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى ويتم الصرف منها في الأوجه التي تقرها هيئه الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

٣.٢١. حسابات جارية العملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند استلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها واستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٣.٢٢. حقوق اصحاب حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الاستثمار المطلقة والادخار على أساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن المعاملات الاسلامية المختلفة خلال الفترة المالية.

٤. إشراف البنك المركزي اليمني

يخضع نشاط المصرف لإشراف البنك المركزي اليمني وفقاً للقوانين المنظمة لعمل البنوك بالجمهورية اليمنية وكذلك ما يخص نشاط البنوك الاسلامية.

٥. هيئة الفتوى والرقابة الشريعة

يخضع المصرف لإشراف هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر تعينهم الجمعية العامة العادية للمصرف وتنحصر مسئولياتهم في رقابة الجوانب الشرعية لنشاط المصرف طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية.

٦. الزكاة

يتم احتساب الزكاة طبقاً لفتوى الهيئة الشرعية بالمصرف ويتم تحصيل الزكاة من المساهمين وتوريدها إلى الهيئة العامة للزكاة.

إن إخراج الزكاة من أصحاب حسابات الاستثمار والحسابات الأخرى هي من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

٧. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

٧.١ الادوات المالية

أ) **تتمثل الأدوات المالية للمصرف في الأصول والالتزامات المالية**، وتتضمن الأصول أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية والحسابات الجارية والصكوك المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتمويل عمليات المرابحات وعقود المضاربات والمشاركات وكذا الاستثمارات في أوراق مالية والإجارة المنتهية بالتمليك وأصول مالية أخرى، وتتضمن الالتزامات المالية والتزامات مالية أخرى الحسابات الجارية للعملاء والودائع الأخرى وحسابات أصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار والتزامات مالية أخرى، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن بند التزامات عرضية وارتباطات، ويبين الإيضاح رقم (٣) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية السياسات المحاسبية بشأن أسُس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

ب) **تدّرج القيمة العادلة:**

يقوم المصرف بقياس القيمة العادلة باستخدام التدرج التالي للقيمة العادلة والذي يعكس مدى أهمية المدخلات المستخدمة في هذا القياس:

- **المستوى الأول** للقيمة العادلة ويمثل الأسعار المتداولة (غير المعدلة) لأصول مماثلة في أسواق فعالة.
- **المستوى الثاني** للقيمة العادلة العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (يتم اشتقاقها من الأسعار). تشمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو اساليب تقييم أخرى بحيث تكون جميع المدخلات الهامة قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.
- **المستوى الثالث** للقيمة العادلة ويمثل اساليب التقييم باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة وتشتمل هذه الفئة على جميع الأدوات التي تستند اساليب تقييمها على مدخلات غير قابلة للملاحظة بحيث يكون للمدخلات غير القابلة للملاحظة أثراً كبيراً في تقييم الأداة.

وتشمل القيمة العادلة للاستثمارات في شركات زميلة مبلغ وقدره ١,٣٤٠,٥٦٦ ألف ريال يمني كمستوى ثالث من تدرج القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (مبلغ وقدرة ١,٣٣٨,٢٦٤ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م) ولا توجد استثمارات تندرج تحت المستوى الأول والثاني لإفصاحات القيمة العادلة.

وخلال السنتين المنتهيتين في٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وكذا ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م لم يكن هناك أي تحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة.

ج) **الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية:**

وهي الأصول والالتزامات المالية النقدية أو التي لها فترة استحقاق أقل من ثلاثة أشهر وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

د) **القيمة العادلة للأدوات المالية:**

تتمثل القيمة العادلة للأصول المالية المتداولة بالأسعار المعلن عنها عند إقفال العمل بتاريخ القوائم المالية في الأسواق المالية (Bid Price). وفي حالة عدم توفر أسعار معلنة لبعض الأصول المالية، يتم تقدير قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداه مالية مشابهة لها، أو يتم إدراجها بالتكلفة بعد خصم قيمة الانخفاض عندما لا يتوفر لها تقدير موضوعي يعتمد عليه لتحديد قيمتها العادلة.

وطبقاً لأسُس التقييم المتبعة في تقييم الأصول والالتزامات المالية للمصرف والواردة بالإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، فإن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ القوائم المالية.

ويوضح الجدول التالي مقارنة تصنيف المصرف لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية وقيمتها الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة للأدوات المالية بالمصرف والمدرجة بالقوائم المالية.

(لا يحتوي الجدول على القيمة العادلة للأصول والالتزامات غير المالية):-

	المتاحة للبيع ألف ريال يمني	التكلفة المطفأة/ الأخرى ألف ريال يمني	إجمالي القيمة المرحلة ألف ريال يمني	القيمة العادلة ألف ريال يمني
		٢٠٢١م		
الأصول المالية:				
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	–	٢٧,١٠٠,٩٥٨	٢٧,١٠٠,٩٥٨	٢٧,١٠٠,٩٥٨
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	٣٤,٢٥١,٥٥٥	٣٤,٢٥١,٥٥٥	٣٤,٢٥١,٥٥٥
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	–	١,٣٠٥,٦٥٧	١,٣٠٥,٦٥٧	١,٣٠٥,٦٥٧
استثمارات في شركات زميلة	١,٤٨٦,٠٦٦	–	١,٤٨٦,٠٦٦	١,٤٨٦,٠٦٦
	١,٤٨٦,٠٦٦	٦٢,٦٥٨,١٧٠	٦٤,١٤٤,٢٣٦	٦٤,١٤٤,٢٣٦
الالتزامات المالية:				
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	٥,٩٢٣,٣٤٧	٥,٩٢٣,٣٤٧	٥,٩٢٣,٣٤٧
حسابات جارية وودائع أخرى	–	٤٤,٢٩٦,٣٩٦	٤٤,٢٩٦,٣٩٦	٤٤,٢٩٦,٣٩٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار	–	١٤,٠٢٥,٦٥٥	١٤,٠٢٥,٦٥٥	١٤,٠٢٥,٦٥٥
	–	٦٤,٢٤٥,٣٩٨	٦٤,٢٤٥,٣٩٨	٦٤,٢٤٥,٣٩٨
		٢٠٢٠م		
الأصول المالية:				
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	–	٢٠,٠٢٠,٦٢٦	٢٠,٠٢٠,٦٢٦	٢٠,٠٢٠,٦٢٦
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	٣٥,٧٥٢,٥٠٤	٣٥,٧٥٢,٥٠٤	٣٥,٧٥٢,٥٠٤
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	–	٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٤٦٤,٢٢٧	٢,٤٦٤,٢٢٧
إجارة منتهية بالتمليك	–	١٩,٩٥٧	١٩,٩٥٧	١٩,٩٥٧
استثمارات في صكوك إسلامية	–	–	–	–
استثمارات في شركات زميلة	١,٣٣٨,٢٦٤	–	١,٣٣٨,٢٦٤	١,٣٣٨,٢٦٤
	١,٣٣٨,٢٦٤	٥٨,٢٥٧,٣١٤	٥٩,٥٩٥,٥٧٨	٥٩,٥٩٥,٥٧٨
الالتزامات المالية:				
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	٣,٥٦٣,٣٩٢	٣,٥٦٣,٣٩٢	٣,٥٦٣,٣٩٢
حسابات جارية وودائع أخرى	–	٣٨,٨٤٦,٠١٧	٣٨,٨٤٦,٠١٧	٣٨,٨٤٦,٠١٧
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار	–	١٢,٦٨٣,١٧٧	١٢,٦٨٣,١٧٧	١٢,٦٨٣,١٧٧
	–	٥٥,٠٩٢,٥٨٦	٥٥,٠٩٢,٥٨٦	٥٥,٠٩٢,٥٨٦

٧.٢. إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

٧.٢.١. إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية (المتأصلة) المتعلقة بأنشطة وعمليات المصرف المختلفة من خلال إجراءات مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها، بالإضافة لأساليب الرقابة الأخرى لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات ذات الأهمية لضمان استمرارية تحقيق المصرف للأرباح. ويتحمل كل فرد بالمصرف المخاطر الواقعة في إطار مسئولياته لاستمرارية ربحية المصرف.

٧.٢.٢. عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة للمصرف هو المسئول عن تحديد مراقبة المخاطر، وبالرغم من ذلك، توجد عدة جهات مسئولة عن إدارة المخاطر بالمصرف ومنها:-

- **اللجنة التنفيذية**، وهي المسئولة عن مراقبة عملية إدارة المخاطر ككل داخل المصرف.
- **لجنة المخاطر**، ودورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظّم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ وتقديم تقارير المخاطر للمجلس والمنظمين والإدارة التنفيذية، بالإضافة لاعتماد مراقبة المعاملات الائتمانية.
- **لجنة الاصول والالتزامات**، والتي تقوم بوضع السياسات والأهداف لإدارة الأصول والالتزامات لقائمة المركز المالي للمصرف من حيث الهيكل، التوزيع، المخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية.
- **لجنة التدقيق**، والتي يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة وهي تضُم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المصرف. تساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية بالمصرف ونظام قياس تقييم المخاطر ومقارنتها بالمركز الرأس مالي للمصرف وأساليب مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية.
- **هيئة الرقابة الشرعية**، والتي تتولى مسئولية التأكد من التزام المصرف بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاته وأنشطته.

٧.٢.٣. قياس المخاطر

يتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر، وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة، بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول، مع التركيز على قطاعات مالية معينة، حيث يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للمصرف وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها، هذا ويتعرض المصرف لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق (مخاطر سعر العائد ومخاطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية) وكذا مخاطر التشغيل وبعض المخاطر الأخرى.

أ) **مخاطر الائتمان**

تعتبر عمليات تمويل المرابحات والمضاربات والمشاركات والإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع والديون المتعلقة بها وكذا أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والاستثمارات المالية والحقوق والتعهدات من الغير من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة المدينين على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم المصرف باستخدام نظام داخلي لتصنيف المخاطر لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض والأطراف المقابلة. يشتمل نظام المخاطر على ٥ مستويات، المستوى الاول والثاني يتعلق بالديون العاملة (منتظمة وتحت المراقبة) والمستويات من الثالث للخامس هي ديون غير عاملة ولكل منها بيان خاص بالتصنيف يتلاءم مع متطلبات البنك المركزي اليمني.

الدرجة	الفئة	معيار التصنيف
٣	ديون دون المستوى	متأخرة السداد لأكثر من ٩٠ يوماً، وتظهر بعض الخسائر نتيجة لعوامل سلبية قد تعوق السداد.
٤	ديون مشكوك في تحصيلها	متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوماً، ووفقاً للمعطيات فإن تحصيل كامل المبلغ يكون مشكوك فيه مما يؤدي لخسارة جزء من القرض.
٥	ديون رديئة	متأخرة السداد لأكثر من ٣٦٠ يوماً، وقد لا يتم استرداد أي مبلغ.

وفيما يلي إجمالي محفظة الديون العاملة للمصرف على أساس تصنيفات الائتمان الداخلية (بدون الأخذ في الاعتبار قيمة الضمان النقدية مقابل تلك الديون):-

الدرجة	الفئة	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
١-٢	منتظمة وتحت المراقبة	٢,٥٨٩,٥١٧	٢,٦٤٥,٩٠٦

بالإضافة لذلك وتطبيقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧م بشأن مخاطر الائتمان فإن المصرف يلتزم بحد أدنى من المعايير وذلك لإمكان تحقيق إدارة أفضل لمخاطرة الائتمان، وفي سبيل ذلك يقوم المصرف بالإجراءات الآتية:-

- إعداد الدراسة الائتمانية عن العملاء والبنوك وتحديد معدلات الخطر الائتمانية المتعلقة بذلك قبل التعامل معهم.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو البنوك.
- المتابعة والدارسة الدورية للعملاء والبنوك بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير المخصصات المطلوبة للديون والأرصدة غير المنتظمة.
- توزيع العمليات والاستثمارات على قطاعات مختلفة تلافياً لتركز المخاطر.

والجدول التالي يوضح الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات المركز المالي ويظهر الحد الأقصى للمخاطر بالإجمالي دون الأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من تأثير المخاطر باستخدام اتفاقيات الضمانات (قبل خصم أي ضمانات):-

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني (لا تتضمن النقدية بالصندوق	٤,٨٢٩,٤٥٢	٤,٣٠١,١٣٩
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣٤,٢٥١,٥٥٥	٣٥,٧٥٢,٥٠٤
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	١,٣٠٥,٦٥٧	٢,٤٦٤,٢٢٧
إجارة منتهية بالتمليك	–	١٩,٩٥٧
استثمارات في شركات زميلة	١,٩٨٦,٠٦٦	١,٨٣٨,٢٦٤
استثمارات عقارية	٩٧٥,٩٧٥	٩٧٩,٣٧٦
القرض الحسن	–	–
أرصدة مدينة وأصول أخرى- بعد خصم المدفوعات المقدمة	٧,٩٠١,٦٢٧	٢,١٢١,٢٠٨
	٥١,٢٥٠,٣٣٢	**٤٧,٤٧٦,٦٧٥**
التزامات عرضية وارتباطات	٤,٠٨٤,٢٣٣	٨,٩٩٩,٨٨٧
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**٥٥,٣٣٤,٥٦٥**	**٥٦,٤٧٦,٥٦٢**

وفيما يلي تحليل للأصول المالية والالتزامات العرضية والارتباطات حسب القطاع قبل وبعد خصم أية ضمانات (تركز الحد الأقصى لمخاطر الائتمان حسب القطاع):-

البيان	٢٠٢١م إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	٢٠٢١م صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	٢٠٢٠م إجمالي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني	٢٠٢٠م صافي الحد الأقصى للمخاطر ألف ريال يمني
حكومي	٢٣,٣٢٣,٠٠٠	–	٢٢,٦٠٣,٦٤٢	–
مالي	١٥,٩٠١,٦٤٦	١٥,٩٠١,٦٤٦	١٥,٢٤٧,٢٨٥	١٥,٢٤٧,٢٨٥
صناعي	١,٣٠٩,٣٥٤	١,٢١٥,٦٧٧	١,٣٦٥,٠٢٢	١,٣٦٥,٠٢٢
تجاري	١,٨٣٢,٢٣٨	١,٨٣٢,٢٣٨	٣,٦٠٠,٥٩٧	٣,٦٠٠,٥٩٧
مقاولات	٧,٩٣٢,٥٧١	٧,٩٣٢,٥٧١	٣,٣٤٠,٧٤٨	٣,٣٤٠,٧٤٨
زراعي وسمكي	٩٠,٩١٧	٩٠,٩١٧	٩٧,٤٧٢	٩٧٤٧٢
أخرى	٨٦٠,٦٠٦	٨٦٠,٦٠٦	١,٢٢١,٩٠٩	١٢٢١٩٠٩
	٥١,٢٥٠,٣٣٢	**٢٧,٨٣٣,٦٥٥**	**٤٧,٤٧٦,٦٧٥**	**٢٤,٨٧٣,٠٣٣**
التزامات عرضية وارتباطات	٤,٠٨٤,٢٣٣	٣,١٩٧,٢٤٣	٨,٩٩٩,٨٨٧	٤,٧٤٦,٤٨٢
	٥٥,٣٣٤,٥٦٥	**٣١,٠٣٠,٨٩٨**	**٥٦,٤٧٦,٥٦٢**	**٢٩,٦١٩,٥١٥**

ويقوم المصرف بإدارة تركزات المخاطر من خلال توزيع عمليات التمويل والاستثمار على قطاعات اقتصادية ومواقع جغرافية مختلفة.

ويبين الإيضاح رقم (٣٨) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات في تاريخ القوائم المالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يبين الإيضاح رقم (٣٩) من الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية توزيع تلك الأدوات المالية على المناطق الجغرافية في تاريخ القوائم المالية.

ب) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية التي تنتج من الأصول والالتزامات، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الاستحقاق مما يترتب عليه الحاجة إلى توفر تمويل والتي لا يكمن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى. تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المناسب، بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسييل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

- **إدارة مخاطر السيولة**

تقوم إدارة المصرف بالعمل على تنويع أسُس التمويل من خلال استخدام أدوات عديدة من بينها ودائع العملاء مع مراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية والمطلوبة وكذا مراقبة التدفقات المستقبلة بشكل يومي، بالإضافة للقيام بالعمل على ترتيب مصادر تمويل متنوعة وكافية.

وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور الدوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧م نسبة السيولة بحد أدنى ٢٥٪ وقد بلغت نسبة السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ما نسبته ٨٢٪ مقابل ما نسبته ٨٧٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

والجدول التالي يوضح تحليل باستحقاقات الالتزامات المالية والتي توضح الاستحقاقات التعاقدية المتبقية:-

	استحقاقات خلال ٣ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف ريال يمني	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة ألف ريال يمني	استحقاقات أكثر من سنة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
			٢٠٢١م		
الالتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٥,٩٢٣,٣٤٧	–	–	–	٥,٩٢٣,٣٤٧
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٤٣,٧٩٩,٤٦١	–	–	٤٩٦,٩٣٥	٤٤,٢٩٦,٣٩٦
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٦,٩٨٩,٧٦٤	١٦٧,٩٤٨	–	٦,٨٦٧,٩٤٣	١٤,٠٢٥,٦٥٥
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	٢,١٦٦,٠١٤	–	–	٢٥١,٧٥٥	٢,٤١٧,٧٦٩
إجمالي الالتزامات	٥٨,٨٧٨,٥٨٦	١٦٧,٩٤٨	–	٧,٦١٦,٦٣٣	٦٦,٦٦٣,١٦٧
			٢٠٢٠م		
الالتزامات					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣,٥٦٣,٣٩٢	–	–	–	٣,٥٦٣,٣٩٢
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٣٨,٨٤٦,٠١٧	–	–	–	٣٨,٨٤٦,٠١٧
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٥,٤٦٢,٤٧٨	٢٠٧,٥٧٣	–	٧,٠١٣,١٢٦	١٢,٦٨٣,١٧٧
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	٢,١٧٢,٢٠١	–	–	٦٥٦,٦٧٣	٢,٨٢٨,٨٧٤
إجمالي الالتزامات	٥٠,٠٤٤,٠٨٨	٢٠٧,٥٧٣	–	٧,٦٦٩,٧٩٩	٥٧,٩٢١,٤٦٠

ويبين الإيضاح رقم (٣٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيان بتواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية وصافي الفارق بينهما في تاريخ القوائم المالية خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار كمعدل العائد (الربح) وأسعار حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الاجنبية، وهامش الائتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات ومخاطر معدل العائد (الربح). إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرض المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

- **إدارة مخاطر السوق**

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين أحدهما للمتاجرة وأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية ومعدل العائد (الربح). لا يدخل المصرف في العقود الآجلة لمواجهة التزاماته بالعملة الأجنبية، كما لا يدخل المصرف في عقود الصرف للعملات الأجنبية لتغطية مخاطر سداد التزاماته المستقبلية بالعملة الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن تعاملات مع المصرف. تقوم إدارة الخزينة باحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي. وتقع مسئولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة. إن لجنة إدارة الأصول والالتزامات بالمصرف مسئولية كلياً عن إدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والاعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسئولية عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

- **مخاطر سعر العائد**

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار على اساس عقد المضاربة الذي يتم بموجبه الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن اعمال المصرف خلال الفترة المالية. ومن ثم فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح التي يمكن للمصرف ان يدفعها لأصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار وبناء عليه فإن المصرف غير معرض بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

ويبين الإيضاح رقم (٢٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية متوسط نسبة العائد الموزع لأصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار خلال العام مقارنة بالعام الماضي.

- **مخاطر تقلبات سعر صرف العملات الاجنبية**

تتمثل مخاطر العملات الاجنبية بمخاطر تقلب اسعار الادوات المالية نظراً لتغير اسعار صرف العملات الاجنبية، وتنشأ من الادوات المالية المقومة بالعملات الاجنبية، ان العملة التشغيلية المعتمدة لدى المصرف هي الريال اليمني، ونظراً لتعامل المصرف في عدد من العملات الاجنبية طبقاً لطبيعة نشاطه فإن ذلك الامر قد يعرضه لخطر التقلبات في اسعار صرف العملات الاجنبية. ولأغراض تخفيض ذلك الخطر الى الحد الادنى فإن المصرف يعمل على مراعاة التوازن في مراكز العملات الأجنبية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م بحيث لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حده عن ١٥٪ من رأس المال والاحتياطيات، إضافة الى ان الفائض في المركز المجمع لكافة العملات يجب ان لا يزيد عن ٢٥٪ من رأس مال المصرف والاحتياطيات.

ومن أجل الالتزام بتعليمات البنك المركزي اليمني والواردة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م يعمل المصرف دورياً على مراقبة مراكز العملات الاجنبية والتصرف في الفائض من العملات الاجنبية بأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ.

ويوضح الجدول التالي صافي التعرض للعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية:-

	دولار أمريكي ألف ريال يمني	يورو ألف ريال يمني	ريال سعودي ألف ريال يمني	جنية إسترليني ألف ريال يمني	أخرى ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
٢٠٢١م						
الأصول	٢٨,٠٧٨,٧٠١	١,٠٩٤,١١٨	١٤,٣٨٣,٠١٠	١٤٩,٢٧٠	٢,٩٨٧,٠٨٥	٤٦,٦٩٢,١٨٤
الالتزامات	(٢٦,٤٢٤,٠١٦)	(١,٠٨٦,٨٢٩)	(١٨,٤١٤,٧٢٤)	(١٤٧,٣٨٢)	(٢٩,٧٥٥)	(٤٦,١٠٢,٧٠٦)
صافي مراكز العملات الأجنبية	**١,٦٥٤,٦٨٥**	**٧,٢٨٩**	**(٤,٠٣١,٧١٤)**	**١,٨٨٨**	**٢,٩٥٧,٣٣٠**	**٥٨٩,٤٧٨**
٢٠٢٠م						
الأصول	٣٤,٠١١,٤٨٦	٦١٠,٥٣٠	٦,٩٨٨,٥١٥	١٥١,٥٨٠	٤٨١,٨٠٥	٤٢,٢٤٣,٩١٦
الالتزامات	(٢٨,٦٤٥,٨٨٥)	(٦٠٩,٢٣٦)	(١١,٦٥٤,١٧٩)	(١٤٩,٣١٧)	(٦٧,٩٠٩)	(٤١,١٢٦,٥٢٦)
صافي مراكز العملات الأجنبية	**٥,٣٦٥,٦٠١**	**١,٢٩٤**	**(٤,٦٦٥,٦٦٤)**	**٢,٢٦٣**	**٤١٣,٨٩٦**	**١,١١٧,٣٩٠**

أثر التغيرات في القيمة العادلة للعملة (تحليل الحساسية)

يوضح الجدول التالي أسعار صرف العملات الأجنبية الهامة نهاية العام مقارنة بالعام الماضي:-

العملة	سعر الإقفال وفقاً لنشرة أسعار البنك المركزي اليمني		متوسط سعر الصرف وفقاً لسعر السوق الموازي*	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م معادل الريال اليمني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م معادل الريال اليمني	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م معادل الريال اليمني	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م معادل الريال اليمني
دولار أمريكي	٢٥٠.٢٥	٢٥٠.٢٥	٨٠٥.٥٠	٦٤٣.٥٠
يورو أوروبي	٢٨٣.٥٥	٣٠٦.٩٦	٩١١.٩٩	٧٨٩.٣٢
ريال سعودي	٦٦.٦٦	٦٦.٧٢	٢١١.٥٠	١٦٩.٥٠
جنية إسترليني	٣٣٧.٤٣	٣٤١.٨٧	١,٠٨٦.١٤	٨٧٩.٠٩

تم الاعتماد على أخر معاملات قامت بها إدارة المصرف لتحديد متوسط سعر الصرف في السوق الموازي.

وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني الموجهة للبنوك والمصارف العاملة في الجمهورية اليمنية بأن سعر الإقفال للدولار الأمريكي لشهر ديسمبر ٢٠٢١م هو ٢٥٠.٢٥ ريال/ للدولار الأمريكي، وعليه؛ يتم تقييم مراكزهم المالية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢١م وفقاً لهذا السعر، فقد قامت إدارة المصرف باستخدام الأسعار بموجب نشرة أسعار الإقفال الشهري لشهر ديسمبر الصادرة من البنك المركزي اليمني لتقييم مراكز العملات الأجنبية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ٢٠٢٠م.

مع مراعاة متوسط أسعار الصرف في السوق الموازي والظروف التي تمر بها البلاد خلال الفترة الحالية، الجدول التالي يبين تفاصيل الأثر لانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية ذات العلاقة والأثر المتوقع على قائمة الدخل وحقوق الملكية،

مع بقاء كافة العوامل الأخرى ثابتة:-

	الأثر المتوقع على بيان الدخل بالزيادة (النقص)	
	٢٠٢١م	٢٠٢٠م
دولار أمريكي	٣,٦٧١,٣٨٤	٨,٤٣١,٦٥٩
يورو أوروبي	١٦,١٥٥	٢,٠٣٣
ريال سعودي	(٨,٧٦٠,١٧٨)	(٧,١٨٧,٣٠٤)
جنية إسترليني	٤,١٨٩	٣,٥٥٦
أخرى	٦,٥٧٧,٧٠٢	٢٩٥,٦٣٩

ويبين إيضاح رقم (٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مراكز العملات الأجنبية الهامة والقائمة في تاريخ القوائم المالية مقارنة بالعام الماضي.

د) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر حدوث خسائر مباشرة او غير مباشرة نتيجة قصور معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية او العمليات او اخطاء الموظفين، ويعمل المصرف على التقليل من حدوث هذه المخاطر من خلال إطار من السياسات والاجراءات لتقييم مراقبة وادارة هذه المخاطر، وذلك من خلال العمل على الفصل الفعال للواجبات من خلال إجراءات المطابقة، بالإضافة الى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

هـ) مخاطر اخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. ويتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والاجراءات المتعلقة بالانضباط والمتابعة، ويتم ادارة المخاطر القانونية من خلال التطبيق الفعال لتوصيات المستشارين داخل وخارج المصرف، ويتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المصرف، بالإضافة لإصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

٨. إدارة رأس المال

الهدف الأساسي من ادارة المصرف لرأس المال هو التأكد من الالتزام بمتطلبات رأس المال الصادرة عن البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي. والتأكد من ان المصرف يحتفظ بمعدل تصنيف ائتماني قوي وكذا نسبة كفاية رأس مال جيدة وأعلى من الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به. ويقوم المصرف بمراقبة كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني في هذا الشأن وذلك باستخدام اساليب وفقاً للمعايير المطبقة من البنك المركزي اليمني لأغراض الرقابة. ويقوم المصرف بإعداد تقارير دورية (كل ٣ شهور) بنسبة كفاية رأس المال وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي اليمني (٢) لسنة١٩٩٧م. ويطلب البنك المركزي اليمني من البنوك العاملة في اليمن الاحتفاظ بنسبة اجمالي رأس المال الى الاصول المرجحة بأوزان المخاطر بنسبة معترف بها دولياً تبلغ (٨٪) كحد أدنى، كما أنه على المصرف ان يحتفظ بنسبة من اجمالي رأس المال الى ودائع العملاء تبلغ (٥٪) كحد أدنى.

ويتم احتساب نسبة كفاية رأس المال طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني بمقارنة مكونات رأس المال الاساسي والمساند بإجمالي أصول والتزامات المصرف والموضحة في القوائم المالية بعد ترجيحها بأوزان المخاطر كما يلي:

	٢٠٢١م مليون ريال يمني	٢٠٢٠م مليون ريال يمني
رأس المال الأساسي	١١,٠٧١	٧,٧١٤
رأس المال المساند	-	٣٣
إجمالي رأس المال	١١,٠٧١	٧,٧٤٧
الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالي الأصول	٢٢,٩٣٣	١٦,٩٥٧
الالتزامات العرضية والارتباطات	١,٩٥٩	٢,٢٢٥
إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر	٢٤,٨٩٢	١٩,١٨٢
نسبة كفاية رأس المال	٪٤٤.٤٨	٪٤٠.٣٩

ويتكون رأس المال الاساسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والعامة والارباح المرحلة (بعد استبعاد المساهمات في رأس مال اي بنك محلي أو شركة مالية محلية) وكذا العجز بالمخصصات، أما رأس المال المساند فيتكون من المخصصات العامة التي يكونها المصرف على الديون المنتظمة وبما لا يزيد عن ٢٪ من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر.

٩ نقدية وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
نقدية بالصندوق والصرافات الآلية- عملة محلية	٦,١٥٧,٠٥٤	٦,١١٧,١٢٣
نقدية بالصندوق والصرافات الآلية- عملة أجنبية	١٦,١١٤,٤٥٢	٩,٦٠٢,٣٦٤
	٢٢,٢٧١,٥٠٦	**١٥,٧١٩,٤٨٧**
احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني- عملة محلية	١,٠٩٨,٤٧٥	١,١٠٦,٩٤٨
احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي اليمني- عملة أجنبية	٣,٧٣٠,٩٧٧	٣,١٩٤,١٩١
	٤,٨٢٩,٤٥٢	**٤,٣٠١,١٣٩**
المجموع	**٢٧,١٠٠,٩٥٨**	**٢٠,٠٢٠,٦٢٦**

تتمثل أرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني في الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي اليمني مقابل حسابات العملاء بالريال اليمني والعملات الأجنبية (بدون عائد)، وهذا الرصيد غير متاح للاستخدام اليومي للمصرف.

١٠ أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
أرصدة لدى البنك المركزي اليمني		
حسابات جارية- عملة محلية	١٢,١٠٧,١٦٣	١٢,٢٤٦,٥٨١
حسابات جارية- عملة أجنبية	٦,٣٨٦,٠٧٤	٦,٠٥٥,٩٢٣
	١٨,٤٩٣,٢٣٧	**١٨,٣٠٢,٥٠٤**
أرصدة لدى بنوك محلية		
حسابات جارية- عملة محلية	١٧٣,٨١١	٥٨٥,٣٥٧
حسابات جارية- عملة اجنبية	١,٣٤٧,٠٥٢	٦٥٥,٠٨١
ودائع لأجل- عملة محلية	٨٠٠,٠٠٠	
	٢,٣٢٠,٨٦٣	**١,٢٤٠,٤٣٨**
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية خارجية		
حسابات جارية- عملة محلية	٤٠,٩٦٦	٤٣,٥٤٧
حسابات جارية- عملة أجنبية	١٣,٣٩٦,٤٨٩	١٦,١١٥,٩٦٥
ودائع لأجل- عملة أجنبية	-	٥٠,٠٥٠
	١٣,٤٣٧,٤٥٥	**١٦,٢٠٩,٥٦٢**
	٣٤,٢٥١,٥٥٥	**٣٥,٧٥٢,٥٠٤**

١١ عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
تمويل عمليات المرابحة		٤,١٦٧,٣٦١	٥,٣٨٨,٢٨٠
تمويل عقود الاستصناع		٤,٩٦٢	١,٢١٠
		٤,١٧٢,٣٢٣	**٥,٣٨٩,٤٩٠**
يخصم:			
مخصص تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	١١,١	(٢,٦٦١,٩٢٧)	(٢,٥٦٩,٠٩٨)
إيرادات مؤجلة		(١٥٤,٨٥٦)	(٢٢٨,١١٤)
إيرادات مجنبة		(٤٩,٨٨٣)	(١٢٨,٠٥١)
		(٢,٨٦٦,٦٦٦)	**(٢,٩٢٥,٢٦٣)**
المجموع		**١,٣٠٥,٦٥٧**	**٢,٤٦٤,٢٢٧**

- طبقاً لأحكام المادة رقم (٨٥) من قانون البنوك رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م، وكذلك المادة رقم (١٤) من قانون ضرائب الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، فإن كافة المخصصات المكونة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني تكون معفاة من الخضوع لضريبة الدخل.
- تبلغ قيمة تمويل عمليات المرابحة والاستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ٢,٣٢٢,٩١٢ ألف ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات نقدية بمبلغ وقدره ١,١٠٧,٠٥٧ ألف ريال يمني، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م تبلغ قيمة تمويل عمليات المرابحة والاستصناع غير المنتظمة مبلغ وقدره ١,٧٦١,٧٢١ ألف ريال يمني بعد خصم الأرصدة المغطاة بودائع وضمانات نقدية بمبلغ وقدره ١,٥١٠,٨٧٢ ألف ريال يمني، وفيما يلي بيان يوضح ذلك:-

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
تمويلات رديئة	١,٦٣٥,٣٦٥	١,٧٢٥,٢٥٧
تمويلات مشكوك في تحصيلها	٩٥,٨٩٩	٦,٤٩١
تمويلات دون المستوى	٥٩١,٦٤٨	٢٩,٩٧٣
	٢,٣٢٢,٩١٢	**١,٧٦١,٧٢١**

١١.١ مخصص تمويل عمليات المرابحة والاستصناع (منتظمة وغير منتظمة)

٢٠٢١م	محدد ألف ريال يمني	عام ألف ريال يمني	إجمالي ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	٢,٤٦٣,٢٢٤	١٠٥,٨٧٤	٢,٥٦٩,٠٩٨
المكون خلال العام	١٤٦,٩١٣	–	١٤٦,٩١٣
المستخدم خلال العام	–	–	–
المسترد خلال العام	–	(٥٤,٠٨٤)	(٥٤,٠٨٤)
الرصيد في نهاية العام	**٢,٦١٠,١٣٧**	**٥١,٧٩٠**	**٢,٦٦١,٩٢٧**

٢٠٢٠م			
الرصيد في بداية العام	٣,٦٢٩,٠٦٥	١٠٥,٨٧٤	٣,٧٣٤,٩٣٩
المكون خلال العام	–	–	–
المستخدم خلال العام	(١,١٦٥,٨٤١)	–	(١,١٦٥,٨٤١)
المسترد خلال العام	–	–	–
الرصيد في نهاية العام	**٢,٤٦٣,٢٢٤**	**١٠٥,٨٧٤**	**٢,٥٦٩,٠٩٨**

١٢ إجارة منتهية بالتمليك

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
التكلفة في بداية العام	١,٢١٣,٨٢٤	١,٦٩٥,٣٨٦
الإضافة خلال العام	–	–
الاستبعاد خلال العام	(١٤٦,٦٠٠)	(٤٨١,٥٦٢)
التكلفة في نهاية العام	**١,٠٦٧,٢٢٤**	**١,٢١٣,٨٢٤**
مجمع الإهلاك في بداية العام	١,١٩٣,٨٦٧	١,٥٧٦,٦٦٨
إهلاك العام	١٩,٩٥٧	٩٨,٧٦١
مجمع إهلاك الاستبعادات	(١٤٦,٦٠٠)	(٤٨١,٥٦٢)
مجمع الإهلاك في نهاية العام	**١,٠٦٧,٢٢٤**	**١,١٩٣,٨٦٧**
صافي القيمة الدفترية	–	**١٩,٩٥٧**

- تتمثل التكلفة في قيمة آلات ومعدات وعقارات مؤجرة للغير بموجب عقود إجارة منتهية بالتمليك.

١٣ استثمارات في صكوك إسلامية

	عدد الصكوك	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون صكوك بالتكلفة المطفاة (غير مدرجة)			
صكوك إسلامية- محلية		-	-
		-	-

- الاستثمارات في صكوك إسلامية محلية صادرة عن وحدة الصكوك الإسلامية بالبنك المركزي اليمني (غير مدرجة) وتبلغ القيمة الرسمية للصك صفر ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (مبلغ صفر ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م للصك الواحد).
- الجمهورية اليمنية ممثلة في وزارة المالية التزمت بضمان هذه الصكوك في تواريخ استحقاقها، وفوضت وزارة المالية البنك المركزي اليمني بخصم الاستحقاق في تواريخها من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي اليمني.

١٤ استثمارات في شركات تابعة وزميلة

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
استثمارات في شركات تابعة	١٤,١	٦٤٥,٥٠٠	٥٠٠,٠٠٠
استثمارات في شركات زميلة	١٤,٢	١,٣٤٠,٥٦٦	١,٣٣٨,٢٦٤
		١,٩٨٦,٠٦٦	**١,٨٣٨,٢٦٤**

١٤,١ استثمارات في شركات تابعة

	٢٠٢١م		٢٠٢٠م	
	ألف ريال يمني	نسبة المساهمة	ألف ريال يمني	نسبة المساهمة
مصنع الشامل للطوب الأحمر (غير مدرجة)	٥٠٠,٠٠٠	%١٠٠	٥٠٠,٠٠٠	%١٠٠
شركة الشامل يمن للتجارة والصناعة والخدمات المحدودة (تحت التأسيس)	١٤٥,٥٠٠	%٩٧	-	-
	٦٤٥,٥٠٠		**٥٠٠,٠٠٠**	

١٤,٢ استثمارات في شركات زميلة

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
الشركة العقارية الرائدة		٦٤٨,٢٠٠	٦٤٨,٢٠٠
الشركة العربية للحديد والصلب		٥٢٥,١٢٣	٥٢٥,١٢٣
شركة بروم للصيد البحري		٩٠,٩١٧	٩٠,٩١٧
الشركة اليمنية للخدمات المالية		٩٢,٧٥٤	٩٠,٤٥٢
الشركة الإسلامية اليمنية للتأمين		٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
		١,٤٠٦,٩٩٤	**١,٤٠٤,٦٩٢**
يخصم:			
مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة	١٤,٢,١	(٦٦,٤٢٨)	(٦٦,٤٢٨)
		١,٣٤٠,٥٦٦	**١,٣٣٨,٢٦٤**

- تتمثل الاستثمارات في شركات زميلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ٢٠٢٠م في استثمارات مالية محلية (غير مدرجة) ونظراً لتعذر الحصول على تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيمة العادلة لتلك الاستثمارات وذلك لعدم وجود أسعار سوقية معلنة وكذا لعدم إمكانية تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقد تم تسجيلها بالتكلفة بعد خصم قيمة الانخفاض.
- تم احتساب انخفاض القيمة لبعض الاستثمارات في شركات زميلة لعدم وجود أي توزيعات من تلك الاستثمارات خلال السنوات الماضية وكذا عدم توقع استلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.
- كافة الاستثمارات في شركات زميلة غير مصنفة من قبل شركات تصنيف عالمية.

١٤.٢.١ مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	٦٦,٤٢٨	١١٦,٤٢٨
الانخفاض خلال العام *	–	–
المستخدم خلال العام	–	(٥٠,٠٠٠)
الرصيد في نهاية العام	**٦٦,٤٢٨**	**٦٦,٤٢٨**

* طبقاً لتعليمات البنك المركزي اليمني، يتوجب على المصرف تدعيم الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة ولبعض الاستثمارات بنسبة ٢٠% سنوياً بدءاً من عام ٢٠١٦م وبما يبلغ ٤٥٨,٦٩٥,٠٠٠ ريال يمني وذلك لعدم وجود أي توزيعات من تلك الاستثمارات خلال السنوات السابقة وكذا توقع عدم استلام أي توزيعات منها خلال السنوات القادمة.

١٥ استثمارات عقارية

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
استثمارات عقارية– محلية	٩٧٥,٩٧٥	١,٠٢٢,٦٨٩
	٩٧٥,٩٧٥	**١,٠٢٢,٦٨٩**
التغير في القيمة العادلة	–	–
	–	–
يخصم: احتياطي القيمة العادلة للعقارات المحولة للأصول الثابتة	–	(٤٣,٣١٣)
	٩٧٥,٩٧٥	**٩٧٩,٣٧٦**

وتتمثل الاستثمارات العقارية فيما يلي:

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	٩٧٩,٣٧٦	١,٢٣٦,٨١٠
الإضافات خلال العام	–	–
الاستبعادات خلال العام	(٣,٤٠١)	(٢١٤,١٢١)
إجمالي التكلفة	**٩٧٥,٩٧٥**	**١,٠٢٢,٦٨٩**
يخصم: احتياطي القيمة العادلة للعقارات المحولة للأصول الثابتة	–	(٤٣,٣١٣)
	٩٧٥,٩٧٥	**٩٧٩,٣٧٦**

١٦ القرض الحسن

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
قروض حسنة ممنوحة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	–
قروض حسنة ممنوحة لعملاء المصرف	١٠١,٨٥٢	١٠١,٨٥٢
	١٠١,٨٥٢	**١٠١,٨٥٢**
يخصم:		
السداد إلى الحسابات الجارية للعملاء	–	–
مخصص القرض الحسن	(١٠١,٨٥٢)	(١٠١,٨٥٢)
	–	–

١٧ أرصدة مدينة وأصول أخرى

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
أصول آلت ملكيتها للمصرف *		٦,٣٠٧,٦٦٠	١,٦٩٠,٠٩٦
مدينو الإجارة المنتهية بالتمليك		١,٠٦٧,٢٢٤	١,٢١٣,٨٢٤
حسابات جارية مكشوفة		٦٣٩,٨٤٦	٧٥٦,٣٢٨
سلف وعهد موظفين		١٩٥,٢٧٣	١٨١,١٩٥
مصروفات مدفوعة مقدماً		١١١,٩٩٦	١٠٢,٩٩٥
مخزون قرطاسية ومطبوعات		١٠٠,٥١١	٨٦,٠٦٧
مشروعات قيد التنفيذ- دفعات		١٤٧,٣٥٠	١٧,٤٨٣
إيرادات مستحقة		٩,٤٢٥	٢٨٤
مدينون متنوعون		١,٨٣٥,٤١٢	٥٢٤,٤٧٥
		١٠,٤١٤,٦٩٧	٤,٥٧٢,٧٤٧
يخصم:			
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى	١٧,١	(٢,٢٥٣,٧٢٤)	(٢,٣٣١,٠٦١)
		٨,١٦٠,٩٧٣	٢,٢٤١,٦٨٦

* جاري استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتعميد عقود بعض الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف لدى الجهات الحكومية.

١٧,١ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
الرصيد في بداية العام	٢,٣٣١,٠٦١	٢,٨٥٢,٣٨٠
فروق إعادة ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	–	٤,١٠٣
المكون خلال العام	–	–
المستخدم خلال العام	–	(٥٢٥,٤٢٢)
المسترد خلال العام	(٧٧,٣٣٧)	–
	٢,٢٥٣,٧٢٤	٢,٣٣١,٠٦١

١٨ ممتلكات ومعدات

	أراضي ألف ريال يمني	مباني ألف ريال يمني	آلات ومعدات ألف ريال يمني	سيارات ألف ريال يمني	إثاث ومفروشات ألف ريال يمني	أجهزة ومعدات كمبيوتر ألف ريال يمني	تحسينات مباني مستأجرة ألف ريال يمني	الإجمالي ألف ريال يمني
٢٠٢١م								
الرصيد في ١ يناير	١,٧٠٦,٦٧٨	٤٦٤,٢٤١	٦٣١,٠٨٤	١٢٩,٥٢١	٤٠٢,٩٣٠	٨٤٣,٠٤٥	٥٤,٦٦٢	٤,٢٣٢,١٦١
إضافات	١,٢٣٠,١٩٧	٣٧١,٤١١	٤٥,٣٤٢	٥٣,٢٠٣	٥,٠٩٥	٢٣,٧٥٠		١,٧٢٨,٩٩٨
استبعادات			(٧,٦٧٣)		(١٩,١٣٥)	(١٥,٢٤٣)	(٥٦٣)	(٤٢,٦١٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢,٩٣٦,٨٧٥	٨٣٥,٦٥٢	٦٦٨,٧٥٣	١٨٢,٧٢٤	٣٨٨,٨٩٠	٨٥١,٥٥٢	٥٤,٠٩٩	٥,٩١٨,٥٤٥
مجمع الإهلاك في ١ يناير	–	٣٠,٣٧٧	٤٦٤,٦٤٦	١٠٤,١٩٤	٢٨٩,١٢٧	٨٠٠,٦٣٤	٣٨,٤٩١	١,٧٢٧,٤٦٩
إهلاك السنة		٩,٤٥٢	٤٣,٥٩٨	١١,٩٧٢	١٩,٦٨٨	١٥,٨٣٩	٤,٣٢٨	١٠٤,٨٧٧
استبعادات			(٧,٣٥٦)		(١٨,٨٨٥)	(١٥,٠٤٢)	(٥٤٣)	(٤١,٨٢٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	–	٣٩,٨٢٩	٥٠٠,٨٨٨	١١٦,١٦٦	٢٨٩,٩٣٠	٨٠١,٤٣١	٤٢,٢٧٦	١,٧٩٠,٥٢٠
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	٢,٩٣٦,٨٧٥	٧٩٥,٨٢٣	١٦٧,٨٦٥	٦٦,٥٥٨	٩٨,٩٦٠	٥٠,١٢١	١١,٨٢٣	٤,١٢٨,٠٢٥
٢٠٢٠م								
الرصيد في ١ يناير	١,٤٥٧,٢٢٧	٤٣١,٤٥٣	٦١٣,٠٥٩	١٢٦,٩٣٧	٤٠٣,١٤٤	٨٤١,٠٣٧	٥٤,٦٦٢	٣,٩٢٧,٥١٩
إضافات	٢٤٩,٤٥١	٣٢,٧٨٨	٣٣,٢١٨	١٥,٢٦٢	٢,٤٠٣	١٧,٥١٠	–	٣٥٠,٦٣٢
استبعادات	–	–	(١٥,١٩٣)	(١٢,٦٧٨)	(٢,٦١٧)	(١٥,٥٠٢)	–	(٤٥,٩٩٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١,٧٠٦,٦٧٨	٤٦٤,٢٤١	٦٣١,٠٨٤	١٢٩,٥٢١	٤٠٢,٩٣٠	٨٤٣,٠٤٥	٥٤,٦٦٢	٤,٢٣٢,١٦١
مجمع الإهلاك في ١ يناير	–	٢١,٣٦٩	٤٣٣,٦٥٨	١١٠,٢٥٤	٢٧١,٩٥١	٨٠٠,٨٠٧	٣٣,٩٣٠	١,٦٧١,٩٦٩
إهلاك السنة	–	٩,٠٠٨	٤٥,٨٩٠	٦,٠٠١	١٩,٧٠٢	١٥,٠١٤	٤,٥٦١	١٠٠,١٧٦
استبعادات	–	–	(١٤,٩٠٢)	(١٢,٠٦١)	(٢,٥٢٦)	(١٥,١٨٧)	–	(٤٤,٦٧٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	–	٣٠,٣٧٧	٤٦٤,٦٤٦	١٠٤,١٩٤	٢٨٩,١٢٧	٨٠٠,٦٣٤	٣٨,٤٩١	١,٧٢٧,٤٦٩
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	١,٧٠٦,٦٧٨	٤٣٣,٨٦٤	١٦٦,٤٣٨	٢٥,٣٢٧	١١٣,٨٠٣	٤٢,٤١١	١٦,١٧١	٢,٥٠٤,٦٩٢

١٩ أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
أرصدة مستحقة للبنوك المحلية		
حسابات جارية- عملة محلية	٥,٠٧٠,٠٥٧	٣,٥٦١,٧١٥
حسابات جارية- عملة أجنبية	٨٥٣,٢٩٠	١,٦٧٧
	٥,٩٢٣,٣٤٧	**٣,٥٦٣,٣٩٢**
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الخارجية		
حسابات جارية- عملة أجنبية	-	-
	-	-
	٥,٩٢٣,٣٤٧	**٣,٥٦٣,٣٩٢**

٢٠ حسابات جارية وودائع أخرى

٢٠.١ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للنوع

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
حسابات جارية- عملة محلية	١٢,١٦٢,٥٧٢	١١,١٥١,٨٩٧
حسابات جارية- عملة أجنبية	٢٨,٥٩٣,٧٧٣	٢١,٦٦٢,٥١٦
	٤٠,٧٥٦,٣٤٥	**٣٢,٨١٤,٤١٣**
تأمينات نقدية- عملة محلية	٢٥٠,٢٤٨	١٧٩,٨٤٢
تأمينات نقدية- عملة أجنبية	٨٥٨,٤٧٥	٤,٢٥٦,٣١٧
	١,١٠٨,٧٢٣	**٤,٤٣٦,١٥٩**
ودائع أخرى- عملة محلية	٦٥٢,٤٠١	-
ودائع أخرى- عملة اجنبية	١,٧٧٨,٩٢٧	٢,٠٩٢,٣٨٠
	٢,٤٣١,٣٢٨	**٢,٠٩٢,٣٨٠**
	٤٤,٢٩٦,٣٩٦	**٣٩,٣٤٢,٩٥٢**

٢٠.٢ الحسابات الجارية والودائع الأخرى وفقاً للقطاعات

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
تجاري	١٣,٢٨٢,٨٤٧	٤,١١٦,٨٥٢
صناعي	٦,٣٧٧,٥٢٧	٣,٤٩٤
زراعي وصيد أسماك	٢٢٥,٥٨٨	٩٠٦
أفراد وأخرى	٢٤,٤١٠,٤٣٤	٣٥,٢٢١,٧٠٠
	٤٤,٢٩٦,٣٩٦	**٣٩,٣٤٢,٩٥٢**

٢١ أرصدة دائنة والتزامات أخرى

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
مرابحات قيد التنفيذ		٦٤٧,٥٦١	٩٨١,٨٥٨
أرصدة دائنة أخرى		٤٧١,٦٣٩	٤٧٥,٠٦٦
مصروفات مستحقة		٥٤٤,٩٨٠	٤٤٨,٨٣٢
دائنون الإجارة المنتهية بالتمليك		-	١٩,٩٥٧
ضرائب الدخل عن العام	٢١.١	٧٥٣,٥٨٩	٤٠٤,٢٢٦
		٢,٤١٧,٧٦٩	**٢,٣٢٩,٩٣٩**

٢١.١ ضرائب الدخل عن العام

		٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
الرصيد الافتتاحي		٤٠٤,٢٢٦	٢,٩٣٠
المكون خلال العام	٢١.١.١	٧٥٣,٥٨٩	٤٠٤,٢٢٦
المسدد خلال العام		(٤٠٤,٢٢٦)	(٢,٩٣٠)
		٧٥٣,٥٨٩	٤٠٤,٢٢٦

٢١.١.١ المكون خلال العام

تم احتساب ضرائب الأرباح كما يلي:

الربح المحاسبي	٥,٥١٢,٦٣٦	٢,٠٣١,١٢٩
إضافات للوعاء	٩٧,٦٢٤	–
يخصم: من الوعاء	(١,٨٢٣,٣٨٠)	(١٠,٠٠٠)
صافي الوعاء	٣,٧٨٦,٨٨٠	٢,٠٢١,١٢٩
الضريبة	٧٥٧,٣٧٦	٤٠٤,٢٢٦
يستنزل خصميات تعجيل الإقرار بواقع ٠,٥%	(٣,٧٨٧)	–
صافي الضريبة	٧٥٣,٥٨٩	٤٠٤,٢٢٦

٢٢ مخصصات أخرى

	الرصيد أول العام ألف ريال يمني	المكون خلال العام ألف ريال يمني	المستخدم خلال العام ألف ريال يمني	مخصصات إنتفى الغرض منها ألف ريال يمني	الرصيد في نهاية العام ألف ريال يمني
٢٠٢١م					
مخصص التزامات عرضية	٣٦,٦٦٧	–	–	(١٥,٤٩٢)	٢١,١٧٥
مخصص مطالبات محتملة	١٠,٧٩٨	–	–	–	١٠,٧٩٨
	٤٧,٤٦٥	–	–	(١٥,٤٩٢)	٣١,٩٧٣
٢٠٢٠م					
مخصص التزامات عرضية	٣٦,٣٣٣	٣٣٤	–	–	٣٦,٦٦٧
مخصص مطالبات محتملة	١٠,٧٩٨	–	–	–	١٠,٧٩٨
	٤٧,١٣١	٣٣٤	–	–	٤٧,٤٦٥

٢٣ حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار

٢٣.١ وفقاً للنوع

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
ودائع استثمارية- عملة محلية	٢,٢٦٣,٩٣٩	٢,٢٧١,٥٥٥
ودائع استثمارية- عملة أجنبية	٥,١٢٣,٠٨٨	٥,٣٠١,٩٦٣
	٧,٣٨٧,٠٢٧	٧,٥٧٣,٥١٨
ودائع إدخار استثماري- عملة محلية	٢,٠٠٠,٣٠٥	١,٦٥٨,٢٨٤
ودائع إدخار استثماري- عملة أجنبية	٤,٦٣٨,٣٢٣	٣,٤٥١,٣٧٥
	٦,٦٣٨,٦٢٨	٥,١٠٩,٦٥٩
	١٤,٠٢٥,٦٥٥	١٢,٦٨٣,١٧٧

أموال حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات مختلطة مع أموال المصرف ويتم استخدامها للتمويل والاستثمار في الأصول بطريقة إسلامية.

٢٣.٢ وفقاً للقطاعات

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
تجاري	١,٩٧٢,٩٥١	٢٠٤,٢٢٤
صناعي	١٤٩,٦٩٩	١٢٥,٤٧٠
زراعي وصيد أسماك	٣١,٨٤٠	١,١٠٢
أفراد وأخرى	١١,٨٧١,١٦٥	١٢,٣٥٢,٣٨١
	١٤,٠٢٥,٦٥٥	١٢,٦٨٣,١٧٧

٢٤ رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ وقدره ٦ مليار ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (مبلغ ٦ مليار ريال يمني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م) موزع على عدد ٦ مليون سهم، بقيمة إسمية للسهم الواحد ألف ريال يمني وذلك طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥م، وكذا تنفيذاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي اليمني رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤م بشأن زيادة رأس المال ليبلغ ٦ مليار ريال يمني.

٢٥ احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون المصارف الإسلامية رقم (٢١) لسنة ١٩٩٦م والمعدل بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٩م وكذا النظام الأساسي المعدل للمصرف يتم احتجاز ما لا يقل عن نسبة ١٠% من صافي الأرباح لتغذية الاحتياطي القانوني حتى يساوي رصيد الاحتياطي ضعفي رأس المال المدفوع.

لا يمكن استخدام ذلك الاحتياطي دون الحصول على الموافقة المسبقة من البنك المركزي اليمني، وقد بلغ الاحتياطي القانوني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مبلغ وقدره ٩٣٠,٩٢٧ ألف ريال يمني، ومبلغ وقدره ٤٥٥,٠٢٢ ألف ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

٢٦ التزامات عرضية وارتباطات

	إجمالي قيمة الالتزامات ألف ريال يمني	التأمينات المحتجزة ألف ريال يمني	صافي قيمة الالتزامات ألف ريال يمني
		٢٠٢١م	
اعتمادات مستندية	٥٨٠,٩٣٤	(٤٠,١٩٠)	٥٤٠,٧٤٤
خطابات ضمان	٣,٥٠٣,٢٩٩	(٨٤٦,٨٠٠)	٢,٦٥٦,٤٩٩
	٤,٠٨٤,٢٣٣	(٨٨٦,٩٩٠)	٣,١٩٧,٢٤٣
		٢٠٢٠م	
اعتمادات مستندية	٥,٦١٩,٤٠٩	(٣,٥٩٨,٨٦٤)	٢,٠٢٠,٥٤٥
خطابات ضمان	٣,٣٨٠,٤٧٨	(٦٥٤,٥٤١)	٢,٧٢٥,٩٣٧
	٨,٩٩٩,٨٨٧	(٤,٢٥٣,٤٠٥)	٤,٧٤٦,٤٨٢

٢٧ إيرادات تمويل عمليات عقود المرابحة والاستصناع

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
إيرادات تمويل عمليات المرابحات	٣١٥,٧٤٩	٣١٠,٦٢٨
إيرادات تمويل عقود الاستصناع	٣٦٦	٩,٢٢٠
	٣١٦,١١٥	٣١٩,٨٤٨

٢٨ إيرادات من الاستثمارات المشتركة الأخرى

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
إيرادات من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية:		
إيرادات صكوك الوكالة	٤٣٩,٥٢٧	١٦٥,٧٦٤
	٤٣٩,٥٢٧	١٦٥,٧٦٤
إيرادات استثمارات مالية:		
إجارة منتهية بالتمليك	–	١٠,٤٦١
استثمارات مالية متاحة للبيع	–	١٠,٠٠٠
ودائع استثمارية	١١٥,٨٠٢	١,٣٧٥
استثمارات أخرى	٣,٢٥٣	–
	١١٩,٠٥٥	٢١,٨٣٦
	٥٥٨,٥٨٢	١٨٧,٦٠٠

٢٩ عائد أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار

يتم تحديد نصيب أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار من عائد الاستثمار المحقق خلال العام بتقسيم إجمالي العائد من التمويلات المختلفة والاستثمارات المشتركة الأخرى بين العملاء والمساهمين ثم يتم توزيع نصيب العملاء فيما بينهم على أساس نسبة المشاركة مرجحة بالأعداد ويتم اعتماد نسب حصص أرباح ودائع العملاء من مجلس إدارة المصرف بناءً على اقتراح لجنة الميزانية التي تقوم باحتساب المبالغ المستثمرة بالعملة المحلية والأجنبية والأعداد الخاصة بها ونسب المشاركة.

وقد بلغت نسبة عائد الاستثمار كما يلي:-

	٢٠٢١م		٢٠٢٠م	
	ريال يمني %	دولار أمريكي %	ريال يمني %	دولار أمريكي %
الودائع المستثمرة لمدة سنة واحدة	٦,٥٠	٢,٥٠	٦,٥٠	٢,٥٠
الودائع المستثمرة لمدة ستة أشهر	٤,٢٥	١,٥٠	٤,٢٥	١,٥٠
الودائع المستثمرة لمدة ثلاثة أشهر	٣,٠٠	١,٢٥	٣,٠٠	١,٢٥
حسابات الإدخار الاستثماري	٢,٧٥	١,٢٥	٢,٧٥	١,٢٥

٣٠ إيرادات رسوم وعمولات

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
عمولات عن التحويلات النقدية	٣٨٢,٦٦٢	٢٤٦,١٩١
عمولات وأتعاب خدمات مصرفية أخرى	١٨١,٠٨٧	١٥٧,٤٨٤
عمولات عن الاعتمادات المستندية	٧٠,٦٠٨	٦٦,٦٦٥
عمولات عن خطابات الضمان	٣٢,١٤٦	٤١,١٩٣
	٦٦٦,٥٠٣	**٥١١,٥٣٣**

٣١ أرباح عمليات النقد الأجنبي

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
فروق إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية	٧,٧٩٠,٩٢٥	٣,٦٨٥,٣٤٤
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٧,٠٤٦	٩٨,٢٠٤
	٧,٧٩٧,٩٧١	**٣,٧٨٣,٥٤٨**

إن أرباح عمليات النقد الأجنبي ناتجة عن قيام المصرف ببيع جزء كبير من مراكز العملة الأجنبية تمشياً مع تعليمات البنك المركزي وقد نتج عن ذلك ظهور أرباح فروقات صرف كبيرة مقارنة بالعام السابق كون نسبة كبيرة من عمليات البيع تمت في مناطق الارتفاع والتي تجاوز سعر الصرف فيها معدل ١,٧٠٠ ريال للدولار الواحد.

٣٢ إيرادات عمليات أخرى

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
مخصصات إنتفى الغرض منها:			
مخصص مرابحات واستصناع		٥٤,٠٨٤	–
مخصص أرصدة مدينة وأصول أخرى		٧٧,٣٣٧	–
مخصصات أخرى	٢٢	١٥,٤٩٢	–
		١٤٦,٩١٣	–
إيرادات من احتياطيات إعادة التقييم الخاص بالعقارات الاستثمارية المحولة للأصول الثابتة		–	٤٣,٣١٣
إيجارات		١٣,٥١٤	١٣,٥١٣
صافي أرباح بيع ممتلكات ومعدات		٥٤	٦,٨٥٦
أخرى		٣٩,٠١٧	١٢,٦٤٦
		١٩٩,٤٩٨	**٧٦,٣٢٨**

٣٣ مخصصات محملة على قائمة الدخل

	الإيضاحات	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
مخصص تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	٣٢	١٤٦,٩١٣	-
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها للأرصدة المدينة والأصول الأخرى		-	-
مخصصات أخرى		-	٣٣٤
		١٤٦,٩١٣	٣٣٤

٣٤ تكاليف الموظفين

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
مرتبات وبدلات وحوافز	١,٤٨٨,٧١٧	٩٧٣,٩٠٢
حصة المصرف في التأمينات الاجتماعية	٧٢,٥٣٧	٩٧,٢٣٠
	١,٥٦١,٢٥٤	١,٠٧١,١٣٢

٣٥ مصروفات أخرى

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
حراسة وأمن	٢٦٨,٧٤٤	٢٠٢,٩٣٦
زكاة	١٧٠,٠٠٠	١٣٥,٠٨٦
إيجارات	١١٧,٦١٣	١١٤,٠٦٣
وقود وزيوت	١٨١,٩٢١	١١٣,٧٥٧
صيانة	١٦٢,١٤٦	٨٦,٦٠٣
إتصالات	٧٤,٢٤٥	٧٤,١٠٧
ضيافة واستقبال	٢٨,٢٣٢	٢٠,١٠٠
مصروفات نثرية	٦٩,٣٩٢	٤٣,٤٣٣
مصاريف تأمين النقد والخزائن	٥٩,٢١٤	٥٠,٠١٢
مياه وكهرباء	٥٦,٠٢٢	٤٠,٦١٩
نقل وإنتقالات	١١٤,٤٦٢	٣٥,٨٦٨
مصروفات نظافة	٣١,٨٨١	٢٧,٣٧٣
قرطاسية وأدوات مكتبية	٢٧,٠٢٥	٢٤,٨٢٠
أتعاب مهنية واستشارات	٣٩,٩٥٧	٢١,٥٢٩
تدريب	٢٩,٣١٠	٩,٣١٣
دعاية وإعلان	١٩,٨٥٧	٨,٥٢٣
رسوم حكومية واشتراكات	١٢,٤٨٩	٦,٣٤٧
ضمان الودائع	٣٨,٤٣٠	٢٧,٢٠٢
مصروفات سفر	٣٣,٩٠٣	١٢,٨٩١
مصروفات أخرى	١٢٢,٢٩٧	١٨٤,٦٨٧
	١,٦٥٧,١٤٠	١,٢٣٩,٢٦٩

٣٦ عائد السهم من صافي ربح العام

	٢٠٢١م ألف ريال يمني	٢٠٢٠م ألف ريال يمني
صافي أرباح العام- ألف ريال يمني	٤,٧٥٩,٠٤٧	١,٦٢٦,٩٠٣
عدد الأسهم- ألف سهم	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
عائد السهم من صافي الأرباح- ريال يمني	٧٩٣,١٧	٢٧١,١٥

٣٧ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية

	استحقاقات خلال ٣ أشهر مليون ريال يمني	استحقاقات من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر مليون ريال يمني	استحقاقات من ٦ أشهر إلى سنة مليون ريال يمني	استحقاقات أكثر من سنة مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
٢٠٢١م					
الأصول:					
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٢٧,١٠١	–	–	–	٢٧,١٠١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣٣,٤٥٢	–	–	٨٠٠	٣٤,٢٥٢
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	٥١	٨٨	٤٣	١,١٢٤	١,٣٠٦
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	–	–	–
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	–	–	–	١,٩٨٦	١,٩٨٦
استثمارات عقارية	–	–	–	٩٧٦	٩٧٦
القرض الحسن	–	–	–	–	–
حسابات جارية مكشوفة	–	–	–	٦٤٠	٦٤٠
	٦٠,٦٠٤	٨٨	٤٣	٥,٥٢٦	٦٦,٢٦١
الالتزامات:					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٥,٩٢٣	–	–	–	٥,٩٢٣
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٤٣,٧٩٩	–	–	٤٩٧	٤٤,٢٩٦
حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٦,٩٩٠	١٦٨	–	٦,٨٦٨	١٤,٠٢٦
	٥٦,٧١٢	١٦٨	–	٧,٣٦٥	٦٤,٢٤٥
الصافي	٣,٨٩٢	(٨٠)	٤٣	(١,٨٣٩)	٢,٠١٦
٢٠٢٠م					
الأصول:					
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٢٠,٠٢١	–	–	–	٢٠,٠٢١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣٥,٧٠٣	–	–	٥٠	٣٥,٧٥٣
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	٨١	٦٣	٥٢٥	١,٧٩٥	٢,٤٦٤
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	–	٢٠	٢٠
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	–	–	–	١,٨٣٨	١,٨٣٨
استثمارات عقارية	–	–	–	٩٧٩	٩٧٩
القرض الحسن	–	–	–	–	–
حسابات جارية مكشوفة	–	–	–	٧٥٦	٧٥٦
	٥٥,٨٠٥	٦٣	٥٢٥	٥,٤٣٨	٦١,٨٣١
الالتزامات:					
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣,٥٦٣	–	–	–	٣,٥٦٣
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٣٨,٨٤٦	–	–	–	٣٨,٨٤٦
حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	٥,٤٦٢	٢٠٨	–	٧,٠١٣	١٢,٦٨٣
	٤٧,٨٧١	٢٠٨	–	٧,٠١٣	٥٥,٠٩٢
الصافي	٧,٩٣٤	(١٤٥)	٥٢٥	(١,٥٧٥)	٦,٧٣٩

٣٨ توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات وفقًا للقطاعات الاقتصادية

	صناعي مليون ريال يمني	تجاري مليون ريال يمني	زراعي وسمكي مليون ريال يمني	مالي مليون ريال يمني	أفراد وأخرى مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
٢٠٢١م						
الأصول:						
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	–	–	–	٢٧,١٠١	–	٢٧,١٠١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	–	–	٣٤,٢٥٢	–	٣٤,٢٥٢
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	٤٣٣	٤٥٢	١٠٨	–	٣١٣	١,٣٠٦
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	–	–	–	–
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	١,٠٢٥	٦٤٨	٩١	١٤٣	٧٩	١,٩٨٦
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٩٧٦	٩٧٦
القرض الحسن	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية مكشوفة	٤٤	٢٥٨	–	١	٣٣٧	٦٤٠
الالتزامات:						
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	–	–	٥,٩٢٣	–	٥,٩٢٣
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٦,٣٧٨	١٣,٢٨٣	٢٢٦	–	٢٤,٤٠٩	٤٤,٢٩٦
حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	١٥٠	١,٩٧٣	٣٢	–	١١,٨٧١	١٤,٠٢٦
الالتزامات العرضية والارتباطات:						
اعتمادات مستندية	–	٣٩٤	–	–	١٤٧	٥٤١
خطابات ضمان	–	١,٠٨٠	–	–	١,٥٧٦	٢,٦٥٦
٢٠٢٠م						
الأصول:						
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	–	–	–	٢٠,٠٢١	–	٢٠,٠٢١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	–	–	٣٥,٧٥٣	–	٣٥,٧٥٣
عقود تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	١,٠١٤	٨٤	–	٧	١,٣٥٩	٢,٤٦٤
إجارة منتهية بالتمليك	٢٠	–	–	–	–	٢٠
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	٩٥٩	–	٩١	١٤٠	٦٤٨	١,٨٣٨
استثمارات عقارية	–	–	–	–	٩٧٩	٩٧٩
القرض الحسن	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية مكشوفة	١٤٠	٦١١	٥	–	–	٧٥٦
الالتزامات:						
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	–	–	–	٣,٥٦٣	–	٣,٥٦٣
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٣	٤,١١٦	–	–	٣٤,٧٢٧	٣٨,٨٤٦
حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	١٢٥	٢٠٤	١	–	١٢,٣٥٣	١٢,٦٨٣
الالتزامات العرضية والارتباطات:						
اعتمادات مستندية	–	١,٧٦٩	–	–	٢٥٢	٢,٠٢١
خطابات ضمان	٣	١,٠٤٧	–	–	١,٦٧٦	٢,٧٢٦

٣٩ توزيع الأصول والالتزامات وكذا الالتزامات العرضية والارتباطات وفقاً للموقع الجغرافي

	الجمهورية اليمنية مليون ريال يمني	أمريكا مليون ريال يمني	أوروبا مليون ريال يمني	أسيا مليون ريال يمني	أفريقيا مليون ريال يمني	الإجمالي مليون ريال يمني
٢٠٢١م						
الأصول:						
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٢٧,١٠١	–	–	–	–	٢٧,١٠١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٢٠,٨١٤	–	١,٦٢٦	١١,٨٠٤	٨	٣٤,٢٥٢
تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	١,٣٠٦	–	–	–	–	١,٣٠٦
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	–	–	–	–
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	١,٩٨٦	–	–	–	–	١,٩٨٦
استثمارات عقارية	٩٧٦	–	–	–	–	٩٧٦
القرض الحسن	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية مكشوفة	٦٤٠	–	–	–	–	٦٤٠
الالتزامات:						
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٥,٩٢٣	–	–	–	–	٥,٩٢٣
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٤٤,٠١٨	٢	٤	٢٦٩	٣	٤٤,٢٩٦
حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	١٣,٨٧٥	٥٧	–	٩٣	١	١٤,٠٢٦
الالتزامات العرضية والارتباطات:						
اعتمادات مستندية	٥٤١	–	–	–	–	٥٤١
خطابات ضمان	٢,٦٥٦	–	–	–	–	٢,٦٥٦
٢٠٢٠م						
الأصول:						
نقدية بالصندوق وأرصدة الاحتياطي لدى البنك المركزي اليمني	٢٠,٠٢١	–	–	–	–	٢٠,٠٢١
أرصدة لدى البنوك والمصارف والمؤسسات المالية	١٩,٥٤٣	–	٤,٤٥٠	١١,٧٤٧	١٣	٣٥,٧٥٣
تمويل عمليات المرابحة والاستصناع	٢,٤٦٤	–	–	–	–	٢,٤٦٤
إجارة منتهية بالتمليك	٢٠	–	–	–	–	٢٠
استثمارات في شركات تابعة وزميلة	١,٨٣٨	–	–	–	–	١,٨٣٨
استثمارات عقارية	٩٧٩	–	–	–	–	٩٧٩
القرض الحسن	–	–	–	–	–	–
حسابات جارية مكشوفة	٧٥٦	–	–	–	–	٧٥٦
الالتزامات:						
أرصدة مستحقة للبنوك والمصارف والمؤسسات المالية	٣,٥٦٣	–	–	–	–	٣,٥٦٣
الحسابات الجارية والودائع الأخرى	٣٨,٧٣١	١٨	٣	٩٣	١	٣٨,٨٤٦
حسابات الاستثمارات المطلقة والإدخار	١٢,٦١٠	–	–	٦٤	٩	١٢,٦٨٣
الالتزامات العرضية والارتباطات:						
اعتمادات مستندية	٢,٠٢١	–	–	–	–	٢,٠٢١
خطابات ضمان	٢,٧٢٦	–	–	–	–	٢,٧٢٦

٤٠. مركز العملات الأجنبية الهامة:

تطبيقا لتعليمات البنك المركزي اليمني الصادرة بالمنشور رقم (٦) لسنة ١٩٩٨م فإن على المصرف وضع حدود لكل مركز عملة على حِده فضلاً عن حد إجمالي لمركز العملات المختلفة مجتمعة، وبناءً عليه لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حِده عن ١٥٪ من رأس مال المصرف واحتياطياته وبحيث لا يزيد الفائض في مركز العملات مجتمعة عن ٢٥٪ من رأس مال المصرف واحتياطياته، ويوضح الجدول التالي مراكز العملات الأجنبية الهامة في تاريخ القوائم المالية:-

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م		٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	
	فائض (عجز)	النسبة المئوية إلى رأسمال المصرف واحتياطياته	فائض (عجز)	النسبة المئوية إلى رأسمال المصرف واحتياطياته
	ألف ريال يمني		ألف ريال يمني	
دولار أمريكي	١,٦٥٤,٦٨٥	٤١.٩٥٪	٥,٣٦٥,٦٠١	٦٩.٢٦٪
يورو أمريكي	٧,٢٨٩	٠.٠٧٪	١,٢٩٤	٠.٠٢٪
ريال سعودي	(٤,٠٣١,٧١٤)	(٣٦.٤٢٪)	(٤,٦٦٥,٦٦٤)	(٦٠.٢٢٪)
جنية إسترليني	١,٨٨٨	٠.٠٢٪	٢,٢٦٣	(٠.٠٣٪)
أخرى	٢,٩٥٧,٣٣٠	٢٦.٧١٪	٤١٣,٨٩٦	٥.٣٤٪
صافي الفائض	٥٨٩,٤٧٨	٣٢.٣٣٪	١,١١٧,٣٩٠	١٤.٤٢٪

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي بحسب نشرة أسعار الصرف المصدرة من قبل البنك المركزي اليمني بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مبلغ وقدره ٢٥٠.٢٥ مقابل الريال اليمني (الدولار الأمريكي يعادل ٢٥٠.٢٥ ريال يمني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م).

٤١. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة عندما يكون له القدرة على التحكم أو ممارسة تأثر هام وجوهري أو له سيطرة مشتركة على المصرف عند اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

وتتمثل الأطراف ذوي العلاقة للمصرف في أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والشركات المملوكة لعدد من المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة، ويتعامل المصرف مع الأطراف ذوي العلاقة بنفس الأسُس التي يتعامل بها مع الغير وذلك طبقاً لأحكام قانون البنوك وقواعد وتعليمات البنك المركزي اليمني الصادر بالمشور رقم (٤) ١٩٩٩م والتي أقرت حدود للمعاملات الائتمانية مع الأطراف ذوي العلاقة وتتمثل هذه المعاملات في عمليات تمويل مرابحات وعمليات أخرى مختلفة وتدخل تلك المعاملات ضمن نشاط المصرف العادي.

وفيما يلي بيان بأرصدة هذه المعاملات في تاريخ القوائم المالية:-

	٢٠٢١م	٢٠٢٠م
	مليون ريال يمني	مليون ريال يمني
حسابات جارية وودائع أخرى	٦,٥١٠	٣,٣٦٨
تمويل عمليات المرابحة	٦٦٣	٦٩٧
خطابات ضمان	١,٠٠٩	٧٦٥
اعتمادات مستندية	-	٦٨
أرصدة مدينة وأصول أخرى	١٧٥	٢١٧
أجور ومرتبات الإدارة التنفيذية	٣٦٦	٢٥٧
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	٢٨	٢٧

٤٢. الموقف الضريبي

- يخضع المصرف لضريبة الارباح التجارية والصناعية ابتداءً من ١٧ فبراير ٢٠٠٩م نظراً لانتهاء فترة الاعفاء الواردة في قانون الاستثمار.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية حتى العام ٢٠١٦م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من واقع الإقرار، وتمت المخالصة حسب نماذج الربط المعتمدة.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من واقع الإقرار وتم الانتهاء من الفحص من قبل مصلحة الضرائب وابلاغ إدارة المصرف بنماذج ربط إضافية. وتم الموافقة على الاخطارات الإضافية، باستثناء الاخطار الإضافي الخاص بالخسائر الخارجية ومراكز العملات، حيث تم الاعتراض عليه وأُحيل الملف إلى لجنة التسوية ولم يتم الانتهاء منه حتى تاريخ القوائم المالية.
- تم تقديم الإقرار الضريبي عن العام ٢٠٢٠م في الميعاد القانوني وسداد المستحق من واقع الإقرار ويتم الفحص حالياً من قبل مصلحة الضرائب ولم يبلغ المصرف بأي إخطارات ربط إضافية حتى تاريخ القوائم المالية.

٤٣. الموقف الزكوي

- يقوم المصرف بتقديم إقراراته الزكوية سنوياً وسداد الزكاة من واقع الإقرار.
- تم سداد الزكاة حتى نهاية العام ٢٠١٧م وذلك من واقع الإقرار الزكوي وتم الحصول على مخالصة نهائية من الهيئة العامة للزكاة.
- تم سداد الزكاة لعام ٢٠١٨م وذلك من واقع الإقرار الزكوي وصدر إخطار إضافي وتم الاعتراض على الربط الإضافي لكل من (المخصصات، الاستثمارات في الشركات الزميلة، دائنون متنوعون، وحصة ٢٥٪ التي تصرف بنظر المصرف) وأُحيل الملف إلى محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة ولم يتم البت في الاعتراض حتى تاريخ القوائم المالية.
- تم سداد الزكاة لعام ٢٠١٩م وذلك من واقع الإقرار الزكوي وصدر إخطار إضافي وتم الاعتراض أمام لجنة التظلم على ربط الزكاة على (المخصصات، الاستثمارات في الشركات الزميلة، دائنون متنوعون، الأصول الثابتة، مشاريع قيد التنفيذ، صافي أرباح العام، الغرامات) ولم يتم الرد على الاعتراض حتى تاريخ القوائم المالية.
- تم سداد الزكاة لعام ٢٠٢٠م وذلك من واقع الإقرار الزكوي ولم يتم موافاة المصرف بأي إخطار إضافي حتى تاريخ القوائم المالية.

٤٤. الأحداث الجارية في الجمهورية اليمنية

نتيجة للأزمة السياسية والوضع الاقتصادي والأحداث الأمنية الجارية في الجمهورية اليمنية فإنه من الصعب على الإدارة التنبؤ بأثار هذه الأوضاع على نشاط المصرف ومركزه المالي للفترة القادمة، كما أن الإدارة مازالت مستمرة بدراسة تأثيرات هذه الأزمة على المدى القريب على المصرف وعمل الاحتياطيات اللازمة لضمان الاستمرارية.

٤٥. تأثيرات وباء فيروس كورونا (كوفيد-١٩)

إن حدث انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في مطلع العام٢٠٢٠م وتفشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم مسبباً اضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال مما قد يؤثر على استثمارات ومعاملات المصرف الخارجية في حال توقف الاعمال. نظراً لعدم وجود اي مؤشرات لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في الجمهورية اليمنية حتى تاريخه، ترى ادارة المصرف بأنه لا يوجد حتى الان أي أثر جوهري أو تقدير كمي للأثار المحتملة على القوائم المالية المستقبلية في هذه المرحلة، إن الادارة والمسؤولين عن الحوكمة سيستمرون في مراقبة الوضع وتزويد اصحاب المصالح بالتطويرات وفقاً لما تتطلبه الأنظمة واللوائح في حال حدوث اي تغيرات جوهرية في الظروف الحالية او اقرار اي تعديلات في القوائم المالية للمصرف للفترات اللاحقة.

٤٦. اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٢م وصدر القرار بعرض القوائم المالية على الجمعية العمومية للمصادقة عليها.

٤٧. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب عرض القوائم المالية للسنة الحالية. إعادة التصنيف لم تؤثر على صافي ربح السنة أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.